منشورات الهيئة الأردنية
للثقافة الديمقراطية

التحول نحو
اللامركزية في الأردن

الحوار الوطني حول التطبيقات

إعداد وتحرير
جميل النمري

اللامركزية
بين المحافظات والأقاليم

وقائع الملتقى الوطني

" اللامركزية والأقاليم من كل وجهات النظر "

عمان 2/ 5/ 2009

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية

JCDC

Jordanian Commission for Democratic Culture

محتويات

المحتوى	صفحة
تقديم	1
كلمة مندوب دولة رئيس الوزراء وزير التنمية السياسية م.موسى المعايطة	4
كلمة مؤسسة فريدريش ايبرت المدير الأقليمي أخيم فوخت	9
كلمة الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية جميل النمري	13
أوراق	
مشروع اللجنة الملكية للأقاليم –دولة الأستاذ فايز الطراونة عضو اللجنة الملكية	17
مشروع بديل للحكم المحلي –معالي وزير الداخلية الأسبق الأستاذ سمير حباشنة	26
رؤية الحكومة –المحافظ رابحة الدباس عن معالي وزير الداخلية الأستاذ نايف القاضي	35
ملاحظات تعقيبية	41
ورقة تعقيب حول البدائل في الهيكل والتقسيمات – النائب بسام حدادين	41
ورقة تعقيب حول النظام الانتخابي – الباحث حسين أبو رمان	48
مناقشات	59
تعقيب على المناقشات	59
ملحق : تقرير اللجنة الملكية حول الأقاليم	111

تقديم

اللامركزية بين الأقاليم والمحافظات!

بعد جدل امتدّ لأشهر حسم جلالة الملك الموقف بالتخلي عن فكرة الأقاليم الثلاثة الواردة في مشروع اللجنة الخاصّة بالمشروع والاكتفاء بتطبيق اللامركزية على مستوى المحافظات. وهذا الحسم أخذ بالاعتبار أن تيارا واسعا لم يتفهم فكرة الأقاليم الثلاثة وتخوف منها، اضافة الى حقيقة أن الجهاز الحكومي وفي وقت مبكر أبدى تخوفا من الإقدام على خطوة تتطلب تعديل عشرات القوانين وخلق طبقة جديدة وسيطة من الاداريين قبل أن نرى قدرة الجهات المحلية على ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات الجديدة فوجود هذه الطبقة يحول دون تدخل المركز المباشر وباطالة السلسلة يسهل التورط في متاهة تشخيص وتحديد الخلل والمسؤولية عنه اضافة الى الكلفة المالية العالية.

لهذا السبب الأخير طرحت الحكومة فكرة التدرج في التطبيق حتى العام 2011 لانشاء مجالس الأقاليم المنتخبة، والبدء بتدريب السلطات المحلية في المحافظات، واختيار محافظة مادبا كنموذج تدريبي. الا أن المشروع خضع ايضا للمزايدة السياسية ، والتشكيك وايضا للأستخدام في المزاحمة الشخصية والشللية واتخذ من موقف الحكومة الداخلي المتردد سببا للهجوم عليها واتهامها باعاقة الرؤية الملكية للإصلاح مما حدا بالحكومة للتأكيد على التزامها الكامل بتوصيات اللجنة الملكية الأمر الذي جلب عليها هجومات معاكسة من جهات أخرى، وتعمقت البلبلة والانقسام في الشارع السياسي .

هذا الوضع كان وراء مشروع الملتقى الوطني لمناقشة قضية "الأقاليم واللامركزية من كل وجهات النظر" بهدف اجراء حوار موضوعي يتيح لكل وجهة نظر أن تقدم نفسها وتعرض حججها ومقارنة أسباب كل طرف لتنقية الحوار من المزايدة والاستخدام غير المشروع لغايات أخرى لا تخدم الفكرة الأساسية وهي محلّ اجماع أي فكرة اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي .

هناك تشخيص متفق عليه أن التنمية والمشاركة تمرّ عبر تعميق اللامركزية والمسؤولية المحلية لمواجهة الوضع الشاذ للتمركز السكاني واستمرار الضعف والتردّي

والهجرة السكانية وهجرة الكفاءات من المحافظات والتهام العاصمة لبقية المملكة ، ويجب التحاور بلغة موضوعية لكيفية تنفيذ هذا الهدف. من أجل ذلك جمع الملتقى فعاليات رئيسية من جميع المحافظات، رؤوساء بلديات كبرى ومحافظين وفعاليات اجتماعية اضافة الى نواب وأعيان ونشطاء في المجتمع المدني والإعلام والأحزاب. وقد أظهّر الحوار شكوى المحافظات والبلديات من المشاكل الحقيقية التي تواجهها ووجهة نظر غالبة تشكك بصيغة الأقاليم -الآن على الأقل- هي الحلّ ، وبقراءة المناقشات التي يتضمن هذا الكرّاس محاضرها يمكن أن نفهم خلفية القرار الملكي بحسم القرار باتجاه تطبيق اللامركزية على مستوى المحافظات وهو ما باشرت الحكومة تنفيذه وسيقدم على شكل قوانين للدورة العادية القادمة لمجلس النواب أواخر العام 2009 ، والحوار يشكل أرضية ملائمة أيضا لتصميم هذه القوانين بما يخدم الفكرة الأساسية وهي تقوية الحكم المحلي واجتذاب القدرات والطاقات وزيادة الفرص للكفاءات وتعزيز المشاركة الأهلية في القرار.

جميل النمري

كلمة معالي م. موسى المعايطة وزير التنمية السياسية
(مندوب دولة رئيس الوزراء، راعي الملتقى)

بسم الله الرحمن الرحيم
اصحـاب المعالي والعطوفـة والسعـادة
الحضـور الكريـم .....

اسمحوا لي ان انقل اليكم تحيات دولة رئيس الوزراء وتمنياته بنجاح هذا الملتقى الهام الذي يتخصص للحديث في مشروع "اللامركزية والأقاليم من مختلف وجهات النظر" ونامل ان يكون هذا المشروع ، وبعد الحوار والنقاش محل إجماع وتوافق وطني معزز بالشفافية والموضوعية ، ومساهم في تسريع خطى التنمية والديمقراطية في بلدنا ، لأننا مؤمنون بأهمية الحوار الوطني حول مختلف القضايا الكبرى التي تحقق مصالح الدولة العليا، وصالح المواطنيين العام في الإطارين : التنموي والسياسي في آن معا

ايها الحفل الكريم .....

اننا بالحوار البناء نبني موقفا ايجابيا ، وثقافة بناءة منتمية للأردن : قيادةً وشعباً ، وأرضا، وتطلعات ،حيث تتحول حصيلة مثل هذه الحوارات الى قوة اقتراح تنفتح على كافة مكونات المجتمع الأردني، وتوصل الى انتهاج سياسات عامة تحقق التوازن التنموي المنشود ، وتضمن توزيع مكتسبات التنمية على كل أطراف العملية التنموية التي نريد لها أن تدار بالديمقراطية ، وهي : ارقى شكل من أشكال ادارة المجتمعات الحديثة التي تعنى : بتوزيع مصادر الدخل الوطني وتحسين شروط البيئة الحاضنة للنمو الاقتصادي ، وكذلك تطوير القاعدة التقنية التي سيديرها رأسمال بشري يتطلع الى تأهيله ، وتدريبه، وتطوير مؤسساته وضمان مشاركة وفعالية فئات المجتمع كافة في عملية النمو، واقتسام الفرص المتاحة ، مايتطلب بناء قاعدة مشاركة عريضة تتوّطد ، بتشريعات ناظمة للعمل ومعززة لدور المؤسسات، والأطر السياسية الديمقراطية ذات المسؤولية الوطنية التي تضمن ، وتصون المسار التنموي، وتنافسيته وتعزز مكتسباته .

ومن هذا المنطلق يأتي الحديث عن مشروع الأقاليم بوصفه أولا: رؤية ملكية سامية لمناطق تنموية ليس بالضرورة ان تتسمى بالأقاليم بقدر ما تستدعي التفكير في أسلوب إدارة محلية حديثة تميل الى اللامركزية، وتضمن سرعة وكفاءة التخطيط والتنفيذ كما جاء في خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية لمجلس النواب الخامس عشر ، وحيث أُنيط بالحكومة، وبمجلس النواب الكريم إعادة دراسة توصيات لجنة الأقاليم ، ووضع خطة لتفعيلها بعد أخذ المستجدات بعين الإعتبار ، وعليه فقد قام دولة رئيس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية مكلفة بدراسة وتحليل توصيات اللجنة الملكية، مترافقة بخطة إعلامية لشرح الموضوع وشرح ابعاده التنموية بكفاءة ، وبروح عالية من الشعور بالمسؤولية .

إن فكرة هذه المشروع وآلياته وقد صارت في المتناول من حيث الهيكلية المقترحة وجدولها الزمني تظل مهما اختلفت الأراء حولها وتعددت : إحدى آليات الوقوف بمسؤولية أمام التحديات: تحديات تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في الناتج والعمالة ، بما يضمن الاسهام في خفض معدلات الفقر، والبطالة ،ويؤدي الى إشراك كافة مكونات المجتمع وانخراطها في عجلة التنمية المستدامة ،

كما نأمل من هذا المشروع ان يؤدي الى ترتيب أولويات المناطق وفق حاجاتها، والى تقليص ظاهرة الانفاق غير المنتج الذي يصبح عبئا على الاقتصاد وعلى برامج الحكومة ، وخاصة في المناطق البعيدة عن مراكز صنع القرار. هذا بالإضافة الى تطوير الأداء المؤسسي الكفؤ للجهاز الحكومي في مختلف المجالات المستند الى معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة ، كما تهيأ الفرصة لمناخات مناسبة لاطلاق المبادرات الفردية، وتوجد لها بيئة حاضنة ،وهذا يعني استمرار الدولة في طريق التمكين والتنظيم ، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص بالتوازي مع تعزيز الأطر القانونية والقضائية ، وإقامة بيئة استثمارية ملائمة محمية بالتشريع، وبالخدمة الحكومية المحلية الكفؤة.

إن هذا المشروع الوطني الهام ونحن نتطلع جميعا الى ضمان إنجاحه، وسدّ اية ثغرات قد يفرضها واقع التطبيق العملي،، يحتاج منا جميعا الى حوار موضوعي وبدون مواقف او احكام مسبقة منه تدخله في سياسات الشد والجذب بين النخب السياسية ذات المصالح التي قد تتفق او تتقاطع مع هذا المشروع وان نضع جميعا المصلحة العليا فوق كل اعتبار حماية للوطن ومنجزه ،هذا بالاضافة الى ضرورة بناء

رأي عام مساند وداعم ، وثقافة مدنية تغير في الذهنية والسلوك ، وعليه : فالديمقراطية والحوارات المؤسسية كفيلة ببناء راي ايجابي ، يعكس رغبة المجتمع في التطور وفي إحداث النقلة النوعية في أدائه وثقافته، فالإصلاح بكل مساراته لايكون إلا من خلال المواطنين ، ووفق رغبتهم، وأولوياتهم، فالجميع شركاء في التنمية والديمقراطية والإصلاح، للوصول الى صيغ عمل مشتركة تنزع ثقافة الخوف والحياد وكل مفردات الثقافة السلبية ، بتدرج وأمان ، للوصول الى نتائج مثمرة في برامج الاصلاح المستندة الى الدستور وليس كما يعتقد البعض بانه ياتي استجابة لرغبة النخب او انه نتيجة لأملاءات خارجية.

إن الأداء المؤسسي الفاعل المتطلع اليه بعد انجاز مشروع الأقاليم هو الأقدر على احتواء التحديات، وتجاوز التأثيرات السلبية للظروف الإقليمية والدولية، برأسمال بشري محصّن بالقيم الديمقراطية وقيم المواطنة، ما يعزز منعة وانتاجية المجتمع بشكل عام ، بل إنه سيؤدي الى رفع كفاءة مشروعات الدولة ، وخاصة في برامج التشغيل الوطني التي ستدمج المواطن في عجلة التنمية والانتاج ، وتوَسع أطرٍ ومؤسسات تمثيله عبر المجالس المحلية المنتخبة ، وتهيكل نشاطه الاقتصادي: بناءاً وتحديثاً وترتيباً للأولويات ، مايعزز الحريات المدنية والسياسية ، ويثري مفهوم التعددية التي ستكون ثمرة لمسار ديمقراطي يوضع في خدمة تطلعات الوطن وصالح المواطنين العام .

ان هذا الحضور المتميز والمشارك وبما سيقدموا من افكار خلاقة وبناءة سيشكل وبلا شك قيمة مضافة الى هذا المشروع الوطني الهام. ولا يفوتني ان اشكر الهيئة الاردنية للثقافة الديمقراطية على هذا الجهد الوطني الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

كلمة السيد آخيم فوخت
مدير المكتب الأقليمي لمؤسسة فريدريك ايبرت

السادة الوزراء، وأعضاء البرلمان، وممثلي المجتمع المدني الضيوف الكرام ، الصديق جميل النمري وأصدقائنا في الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية إنه لمن دواعي سرورنا أن أتقدم لكم جميعا – ونيابة عن مؤسسة فريدريش إيبرت – بالتحية الحارة على هذه العملية الوطنية الهامة بجمع كل وجهات النظر على طاولة واحدة للحوار بشأن اللامركزية والأقاليم.

مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية أقدم مؤسسة ثقافية – سياسية، تأسست في عام 1925، وملتزمة بالقيم الاجتماعية والديمقراطية في المجتمع، وتعمل في الأردن منذ عام 1986، وتعتبر نفسها "وكالة للحوار" ، وتهدف الى توفير منتدى للمناقشات بين مختلف العناصر الفاعلة في السياسة والمجتمع.

منذ اللحظة الأولى لوضع هذه الفكرة كان اهتمامانا عاليا والحضور المميز اليوم من فعاليات على هذا المستوى يدلّ على مستوى الاهتمام عندكم والمشروع بالفعل على درجة عالية من الأهمية، ونحن مؤسسة ألمانية وألمانيا كما تعلمون شهيرة جدا بنموذجها الفيدرالي.

واسمحوا لي أن أطلعكم على بعض الأفكار من تجاربنا وتجارب في بلدان أخرى، محذرا في الوقت نفسه من التوقعات العالية : أولا وقبل كل شيء، لا يوجد "مقاس واحد مناسب للجميع" في نموذج اللامركزية أو النظام الاتحادي. كل بلد وكل مجتمع يقرر ويطور نموذجه المناسب. ألمانيا وكندا وسويسرا وبلجيكا او اسبانيا – فقط لاسم النماذج الأكثر شهرة في الغرب – لكل منها نموذج مختلف تماما عن جميع النظم الاخرى. وأنا متفائل بأنه – في ضوء مناقشة وطنية مكثفة جرت عندكم في الاسابيع الاخيرة في موضوع اللامركزية – فان الأردن سيجد نموذجا مناسبا يلائم خصوصيته الجغرافية والثقافية والاجتماعية.

لقد واجهت النظام الاتحادي الألماني في السنوات الأخيرة مشكلة رئيسية نظرا لهياكل أكثر معقدة في المهام والاختصاصات بين الحكومة المركزية والأقاليم والبلديات، وبات تنفيذ السياسات على جميع المستويات أكثر صعوبة وأقل شفافية. وعليه فان

اثنتان من لجان الإصلاح عملت على تحديث النظام وترشيد الآليات في عملية صنع القرار، واعادة هيكلية للصلاحيات على مختلف المستويات الجغرافية.

ويبدو لي أن هناك شرطين أساسيين رئيسيين حتى تكون اللامركزية أكثر من مجرد شعار سياسي :

1. من أهم الشروط الأساسية لترجمة اللامركزية من النظرية إلى الممارسة هو وجود مفهوم واضح ومشترك لها من قبل الجميع (وهذا اقتباس من ورقة هامة للامم المتحدة).
2. أعلى مستوى من الالتزام من قبل حكومة مركزية قوية تدعم اللامركزية والا فان هذه العملية برمتها يمكن أن يشوبها الاختلال ما يؤدي إلى الفشل.

ومن الواضح أن اللامركزية ليست مجرد إجراء إداري فهناك اعادة توزيع مدروس للحقوق والمهام على مستويات السلطة. ولترجمة هذا الواقع في إطار الأردن يجب مواجهة العجز والضعف على مستوى الهياكل الثلاثة الحالية أي البلديات والمحافظات والحكومة المركزية، وهذه يجب أن تحل قبل خلق مستوى رابع هو في هذه الحالة بين المناطق عرضيا. وبدون ذلك فقد يحدث على العكس مزيد من تعقيد الأمور لا يحقق أي فوائد للبلد.

اللامركزية تعني العمل الشاق ؛ وسوف تظهر النتائج المتوقعة ليس فورا بل على المدى الطويل، هذه العملية تحتاج إلى إدارة محترفة لضمان التسوية بين المصالح المتضاربة فهي حتما سوف تطفو على السطح ويجب مواجهتها بطريقة إيجابية.

أن مشاركة المجتمع المدني هو جزء اساسي في عملية متكاملة ، ويجب تعزيز الشعور بالشراكة والمسؤولية على المستوى المحلي. وعليه فان الانتخابات هي أحد العناصر الحاسمة لتحقيق هذا الهدف. كل مواطن يجب أن يشعر أنه يستطيع المساهمة في تطوير الأردن وبأنه يشارك في البت في قضايا محلية أو إقليمية وفي الحصول على الاحتياجات له ولمنطقته.

ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن السكان المحليين هم من يعرفون المشاكل على أرض الواقع ، ويمكنهم التمرن واتقان العثور على الحلول المناسبة لها أكثر من الحكومة المركزية البعيدة. وينبغي ألا نقلل من دور المواطنين الايجابي في المشاركة في الحكومة المحلية أو الهيكل الإقليمي ، وهذا الدور سينعكس لصالح البلد بأسره. و يساعد على تحقيق التكامل الوطني ، ولقد فعلنا ذلك في بلدي ألمانيا.

اسمحوا لي أن أنتهي إلى القول إن مؤسسة فريدريش إيبرت تتابع عملية اللامركزية في الأردن بالكثير من الاهتمام. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بمستوى الخبرة الفنية الموجودة في الأردن وبأن ما تتمتعون به من مناقشات حيّة سوف يدعم المشروع، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة بطرق مختلفة – إذا طلب من ذلك – المساعدة في إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة التحديات المقبلة ومتابعة الجهود الرائعة والجديرة بالثناء للعملية التي شرعتم بها في بلدكم .

شكرا لاهتمامكم!

كلمة الأستاذ جميل النمري
رئيس الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية

معالي مندوب دولة رئيس الوزراء الأفخم أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة ، السيدات والسادة

تتشرف الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية بحضوركم في هذا الملتقى الحواري الوطني حول موضوع اللامركزية والأقاليم ونشكر مؤسسة فريدريك ايبرت على مساهمتها في دعم هذا المبادرة وهي أحد الهيئات الألمانية العريقة العاملة في المملكة منذ عقود لدعم التنمية في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، والآن فان مشروع الأقاليم أو اللامركزية الادارية يتصدر الاجندة الوطنية وحين فكرنا في هذه المبادرة فقد انطلقنا من نفس الحاجة التي شعرت بها الحكومة وعبرت عنها بفكرة اطلاق حملة اعلامية لشرح المشروع والحوار حوله.

وليس صدفة أن نختار عنوان هذا الملتقى " اللامركزية الادارية والأقاليم من كل وجهات النظر" فالاقاليم كما قال معالي وزير الداخلية في اليوم التمريني في مادبا بات المصطلح الأكثر تداولا هذه الأيام. وفوق ذلك فهو المشروع الأضخم في واقع الدولة والأكثر خلافية الآن، وهذا الخلاف يعود في جوانب منه الى تنوع الاجتهادات حول الصيغة المثلى لتطبيق اللامركزية وفي جوانب أخرى الى سوء الفهم أو التفاهم وفي ثالثة الى سوء الظن أو الشكوك وهي وثيقة الصلة بشيوع نظرية المؤامرة التي تطلّ برأسها مع كل مشروع يطرح خصوصا اذا كان بهذه الضخامة والأبعاد الاستراتيجية وقد رأينا مثل ذلك في مشاريع كقناة البحرين التي لم نعدم من يقرأها كمؤامرة كبرى مع انها طرحت بوصفها المشروع الانقاذي الاستراتيجي للملكة في المجال المائي اضافية الى وضيفتها الحاسمة والتاريخية لانقاذ البحر الميت.

هناك مسؤولية عامّة في واقعنا الثقافي عن هذه البلبلة لكن هناك ايضا مسؤلية مركزية تبدأ من الطريقة التي تمّ بها التعامل من الجهات المعنية، فاللجنة الملكية للاقاليم لم تخاطب الرأي العام بكلمة واحدة لا اثناء ولا بعد انجازها لعملها نهاية العام 2005، ولا بعد ان قدمت عملها لجلالة الملك. وقد دارت حول مضمون وثيقتها الأقاويل وهي بهذا تركت لمن شاء أن ينقل ما يشاء للرأي العام، ثم ساد صمت مطبق

وأنشغل الجميع بالأجندة الوطنية دون الأقاليم مع ان مشروعا الأقاليم يفترض ان يكون في صلب الأجندة التي تحدد مستقبل الأردن لعشرة سنوات قادمة.

عاد موضع الأقاليم الى الواجهة بعد أن بدأ جلالة الملك يؤكد عليه المرّة تلو المرّة ابتداء بكتاب التكليف السامي لحكومة دولة المهندس نادر الذهبي ومنذ ذلك الحين وهو موضوع سجال و تخمينات أقلّها أن للحكومة وجهة نظر سلبية حول القاليم الثلاثة مما وضعها تحت ضغوط قاد الرئيس الى التصريح بان الحكومة ملتزمة بتنفيذ توصيات اللجنة الملكية حرفيا هذا مع علمنا أن افكارا اخرى تعارض الاقاليم الثلاثة وتدعو الى اعتماد المحافظة كوحدة ادارية لتطبيق اللامركزية طرحت في فترات مختلفة مثل مقترح وزير الداخلية الأسبق معالي المهندس سمير الحباشنة وكذلك وزير الداخلية السابق الأستاذ عيد الفايز. . ومؤخرا نزل الى الميدان العديد من المسؤولين السابقين وأعضاء في اللجنة الملكية للمداخلة في الموضوع عبر ندوات و بدا أحيانا أم ما يقال في الصالونات شيء وفي الندوات شيء آخر

وعلى كل حال نحن هنا الآن لنضع الأمر على الطاولة بأفضل واوضح طريقة ممكنة عبر نقاش موضوعي يستبعد عقلية المؤامرة أولا ويستبعد الأجندات الشخصية والاعتبارات التكتيكية ويضع المناقشة في سياق واضح وبسيط للأجابة على السؤال ما هي أفضل الصيغ للتقدم في فكرة اللامركزية الادارية والتنموية.

نحن متفقون على اننا نريد تجاوز مفهوم الدولة الرعوية التي تملك مركزيا كل شيء وتقرر في كل شيء ونريد تجاوز عقلية الشكونة والتذمر والتطلب، نريد ان يتحمل المواطنون المسؤولية عن حياتهم وقراراتهم نريد هجرة معاكسة لمركز الثقل من العاصمة الى المحافظات ووقف التمركز المتصاعد الذي جعل من العاصمة أكثر من نصف المملكة نريد تعزيز مشاركة الناس محليا في القرار بوصف ذلك المدماك الأساس في الديمقراطية وتقدم المجتمع ، نريد بناء القدرات المحلية وتخفيف العبء عن العاصمة ، نريد تخفيف العبىء على النواب والوزراء و تجاوز مفهوم نائب الخدمات والواسطة والارتفاع بالدور التشريعي والرقابي للبرلمان ، وبكلمة نريد التقدم بالمجتمع والدولة واللامركزية التي يدعو الى اليها ويريدها جلالة سيد البلاد هي حلقة مركزية في هذا التوجه

أكتفي يهذا القدر لأترك للسادة المحاضرين وللمشاركين الكرام الدخول في لبّ القضية موضوع هذا اللقاء الخيّر باذن الله والسلام عليكم ورحمة الله .

ورقة دولة الدكتور فايز الطراونة
عضو اللجنة الملكية للأقاليم

بسم الله الرّحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق المرسلين أشكرك أخي جميل على هذه الندوة وهذه الدّعوة وأشكر الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية على هذا الجمع والبحث في هذا الموضوع.

الحوارات تعودنا عليها في هذا البلد ونأمل من الله أن نبقى في الإطار الموضوعي الّذي يؤدي إلى نتائج وربّما فقط بداية أنّه كان لي الشرف الكبير في أن أكون عضو في اللجنة الملكية التي شكلها جلالة الملك في خطابه وأرى أخوي هشام وقد تزاملت أنا وإيّاه في هذه اللّجنة.

أبدأ مما قاله الأخ جميل إنّ اللّجنة الملكية لم تتكلم بحرف واحد منذ أن تقدمت بتوصياتها. واضح تماماً يا أخوان أنّنا كلّفنا بوضع إجتهادات لرؤية ملكية وردت في الرسالة الملكية حددت معالم الإصلاح االشامل، الإصلاح الشامل بمفهومه السياسي والإداري والإجتماعي والإقتصادي وبالتالي عبر جلالة الملك برؤية أيضاً في رسالة على تقسيم المملكة إلى أقاليم لأنّها تؤدي إلى الإصلاح الشامل بمالمفهوم المترابط وعلى رأسه الديمقراطية الصحيحة.

لذلك عندما بدأنا أولاً برسالة جلالة الملك وجدنا أنّها تتلخص بكلمة الإصلاح بما فيه التنموي وبطبيعة الحال اللامركزية، وهناك رؤية في موضوع الأقاليم فبدأنا بالإجتهاد وعملنا حوالي عشرة أشهر أسبوعياً بشكل مكثف وخرجنا بتوصيات إجتهادية من مجموعة من المجربين في العمل العام ووضعناها لصاحب الأمر وصاحب الأمر أعطاها لصاحب الولاية وأي حديث عنها في تلك الفترة ربّما يكون في خانة الاستباق! فماذا لو رفضت الحكومة هذه التوصيات؟! صح يا هشام؟... نعم.

عندما تكلم في خطاب العرش جلالة الملك تكلم عن هذا الموضوع ووجه الحكومة للبدء بهذا والحكومة من حيث المبدأ تبنت توصيات اللجنة وأصبحنا نتكلم نحن أعضاء اللجنة ما جرى فيها وأرجو أن يكون هذا توضيح للأخ جميل وليس دفاع عن هذه اللجنة.

لذلك الرسالة الملكية تكلمت عن الإصلاح الشامل وتعميق الديمقراطية واللامركزية كجزء أساسي من الإصلاح الإداري والسياسي وبالمفهوم التنموي الشامل والصحيح أخذنا الرؤية الملكية بهذا السياق وبالتالي واضح تماماً من التوجيه الملكي لم يكن هناك بعد سياسي اقليمي مما يحيط بالمملكة الأردنية الهاشمية أو بالدولة، وللأسف ربّما بعض الأسباب-في سوء الفهم- أنّه كان هناك صمت ولا ننسى أن تشكيل هذه اللجنة تزامن بنفس الوقت مع تشكيل الأجندة الوطنية حول مستقبل الأردن للعام 2017 وربّما الحكومة كانت ترى بأنّها تأتي بتفصيلات أكثر وشمولية أكثر كأجندة عامة ولكن لا أعرف ما هو السبب بالضبط لماذا وضع المشروع على الرف لمدة سنتين.

على أية حال خلال هذه الفترة كثرت الإجتهادات وأخذت التوصيات والفكرة في غموضها خارج إطارها الصّحيح والموضوعي وكانت قمّة الإنتقادات أنّها إملاءات من الخارج. ومع أنّ المستعرض والمنصف للملكة الأردنية الهاشمية وبتاريخ نضالها منذ تشكيل الإمارة حتّى يومنا هذا لم تتلقّى إملاءات على الإطلاق لا للمشاركة في حرب ال48 ولا الاتحاد مع الضفة الغربية ولا بتعريب الجيش في عام 1956 ولا بدخول بحرب العام 1967 ولا في السبعين ولا إرسال قوات بحرب ال73 ولا بقبول الممثل الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 بل هذا الذي أغضب الدوائر الأخرى، ولا بفك الإرتباط القانوني والإداري عام 1988 ولا دخول مجلس التعاون العربي في عام 1989 ولا عدم الدخول أيضاً في التحالف العسكري ضد العراق عام 1990 ولا الرفض الأردني القاطع للإستمرار بالمظلة الأردنية على الوفد الفلسطيني بعد أن إنتهى المؤتمر الإحتفالي في مدريد وبدأ ت المفاوضات الثنائية في واشنطن حيث أصر الأردن على إستقلالية المسار الفلسطيني حتى لاتختلط الأوراق. ما أريده أن أقوله أنّ الأردن لايخضع لإملاءات خارجية وإنّما يتحدث من واقع حياته بما فيها بطبيعة الحال مبادرة السلام العربية عام 2002 وكان الأردن فاعلا جداً وهو ما لا يروق لإسرائيل.

إذاً نرجع إلى الفكرة التي دخلنا في سياقها وأنّ البعد السياسي خارج الموضوع، ولا يريد الأردن من خلال اللجنة الملكية لتطوير الأقاليم أن يعود إلى الخيار الأردني. التعبير السياسي الأردني لايتم من خلال لجنة من أجل اللامركزية التنموية، والتعبير السياسي الأردني يأتي من خلال مؤتمرات القمة وفي خطب العرش وفي

البيانات الحكومية ويعلن في المناقشات مع مجلس النواب وفي خطابات الثقة. ولغاية المداعبة أريد ملاحظة أن جزءا من الّذين وضعوا هذا التخوف على الأقاليم (أنّنا نريد أن نقيم إقليم آخر في الضفة الغربية) هم أنفسهم الذين يرفضون فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة، وأنا شخصياً أقف عاجزا عن تفسير هذه النقطة!!!

على أيّة حال تشعب الموضوع ودخلنا في الأنبار (اقليم خامس!!) والموقف السياسي الأردني واضح يعني من سنة 1990 والأردن يتكلم عن وحدة الأراضي العراقية من الطريبيل الى الحدود الكويتية الى الحدود السورية ،فهذا كله كلام خارج السياق ولا علاقة له ولا مساس من قريب أو بعيد بالمشروع.

نعود إلى المفهوم الذي يعبر عن الرؤية الملكية وهو الإصلاح. واضح تماماً منذ إستلام جلالة الملك سلطاته الدستورية وهو يتكلم في هذا الموضوع والذي كان حقيقة باديء منذ عام 1989، الأساس الذي بدأنا به قمة تونس عام 2005 بكثير(مشروع الاصلاح العربي في قمة تونس) ولنرى الأحداث التي صارت بدءاً من إجتياح العراق للكويت عام 1990 ثم مؤتمر مدريد للسلام وما تلا من الأحداث ربّما أثّرت قليلاً على عملية الإصلاح، فأراد جلالة الملك عام 2005 أن يعطيها زخم أكثر.

إذا نظرنا إلى التوصيات ووجدنا كلمة مثل تقسيم المملكة يعني كلمة تقسيم حقيقة بتخوّف أنا أريد أن أقول تجميع المحافظات التي كانت اصلا في بداية الامارة ثلاثة ألوية ثم ثلاثة محافظات ثم خمسة ووصلنا إلى 8 ثم 12 ، وقسم من المحافظات لها مبرر اذ كانت عملية تجميعية لأقاليم متجاورة جغرافياً ومتشابهة تنموياً في الموارد وبالتالي كانت هي ربط أو جمع لتقسيمات إدارية قائمة تعزّزت وبقيت المحافظة محافظة وعزّز دور المحافظ فيها وأيضاً أكثر من ذلك عزّز دور الإدارات المحلية في البلديات وإجتهدنا حقيقةً في قانون بلديات جديد يعطيها زخم أكبر ممّا هي فيه كل ما هنالك عبارة عن خطوة متقدمة للغايات التنموية وهي التي تبحث عن اللامركزية أيضاً لغايات الديمقراطية ولتعميق العملية الإنتخابية التي لا تزال في العمل العام مقتصرة على مجلس النواب ب110 ممثلين للشعب، وهنا إجتهدنا أيضاً أن يكون هناك إنتخابات من أجل تعميق الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار في المحافظات ال12 حيث نجمع كل أربعة من هذه المحافظات في إقليم وبالتالي يصير في موضوع المشاركة في صنع القرار وفي مراقبة تنفيذ قرار من الجهات المختلفة. لقد قيل أنّه هذا التقسيم يعزز الجهوية، قلنا نحن اليوم 12 محافظة ومن يريد أن يثير الجهوية بثيرها على مستوى

المحافظة وعلى مستوى اللواء وعلى مستوى فخذ العشيرة أيضاً، هذا تجميع تنموي ليس أكثر وليس أقل.

الحكومة تبنت من حيث المبدأ توصيات اللجنة الملكية في إطارها العام وقالت أنّنا سنفتح حوارات كبيرة على التفاصيل، وأحسنت الحكومة عندما بدأت بتمرين في مأدبا وهذا التمرين سيستمر أيضاً وهذا بطبيعة الحال من خلال العمل على الأرض. الحكومة أقدر من خلال أجهزتها ومن خلال محافظاتها أن تعرف بعض الأمور التي وضعناها على الورق نحن وبإجتهاد . . هل يطابق الواقع بشكل أو بآخر أم بحاجة إلى تحسينات هنا أو هناك ؟ وللهيئة الأردنية ولهذه الندوة الشكر أن تساهم في وضع النقاط على الحروف أيضاً ،ولكن يجب أن نؤكد على نقطة أساسية، لقد إنطلقنا في اللجنة الملكية من مبدأ أساسي لا مساس بالدستور الأردني على الإطلاق وبالتالي كل السياق دستوري وخاصة في موضوع السلطات الثلاثة والفصل بين هذه السلطات قائم كما هو.

من يقول أنّنا نريد العودة إلى الحكومات الثلاثة التي كانت قائمة في الكرك وعجلون والبلقاء هذا كلام غير صحيح على الإطلاق والسبب أنّ الحكومة المركزية باقية في عمان ومجلس الأمة باقي في دوره الرقابي والتشريعي والثقة في الحكومة وإقرار الموازنة وإقرار القوانين كاملة والتشريعات التي تعرض عليه وبالتالي لا تغيير على الولاية العامة على الحكومة المركزية وعلى الدور الدستوري والرقابي والتشريعي لمجلس الأمة ولا تدخل في القضاء بإستقلاليته الكاملة حتى في الأقاليم.

لذلك عندما تستكمل الحكومة ما تراه من تفصيلات ومن اجتهادات أيضاً مع المجتمع المدني وفي المواقع المختلفة ستتقدم الحكومة بمشاريع القوانين، والصحيح وضعنا تشريعات إجتهادية، وتعديل لنظام التقسيمات الإدارية ونظام جديد للتشكيلات الإدارية وقانون للمجالس المحلية المنتخب وللبلديات وللحكومة حرية النظر بها وكل شيء سيكون أمام مجلس النواب ومجلس الأعيان، ولمجلس الأمة أن يرفضه أو يعدله أو يقبله. نحن وضعنا تشريعات للحكومة اذا رأت أنّ تبدأ بالتعيينات بالبداية أو إنتخاب عشرة لكل محافظة لمدة سنة أوسنتين أو ثلاثة وبعدها تقرر أن تبدأ بعد فترة إذا نضجت الفكرة بشكل أو بآخر وهذه الأمور تستطيع الحكومة أولاً بالإتصال مع المجتمع المدني ومناقشة التشريعات الواجبة لتنفيذ هذه الفكرة وتعديل قوانين قادمة وخلال فترة زمنية معينة.

في السياق الاقتصادي وخلافي مع وزراء المالية دائماً يخشون من فاتورة التقاعد الأردنية بأنّها مرهقة للخزينة، ولكنّني أرى فيها أحسن مجال لتوزيع الدخل لأنّ أغلب المتقاعدين وخاصة العسكريين يعودوا إلى قراهم ويلحقهم التقاعد ويحدث عملية توزيع الدخل لا بأس بها. وأنا أعتقد أنّ موضوع الأقاليم يحدث هناك توزيع أفضل لمكاسب التنمية بشكل متوازي، وهناك نظريات في الإقتصاد تتحدث عن التنمية غير االمتوازنة، وأنا أعتقد أنّ تجميع وأعود على كلمة تجميع المحافظات المتقاربة جغرافياً والمتشابهة تنموياً ومواردياً سيكون هناك توزيع أفضل لمكاسب التنمية وبالتالي هذا يصب في مصلحة الإقتصاد، والسياسة المالية والنقدية تتشكل في الحكومة المركزية وتشريعاتها المختلفة مع مجلس الأمة ، وبالتالي لا يوجد هناك تحديد محلي للسياسة العامة وأعتقد أنّه سيكون هناك إجتهاد أن لا نمس بالقوانين الخاصة بسلطة إقليم العقبة أو سلطة إقليم البتراء وللحكومة ومجلس الأمة بطبيعة الحال أن تستثنى هذه المواقع وهذا ينطبق على أمانة عمان الكبرى التي صارت الآن أكبر من نيويورك، ويمكن أن نأخذ عمان بشكل أو بآخر مثل إن دي سي في واشنطن وهذا إجتهادنا بطبيعة الحال وهذا ليس كتاب مقدس والسبب أنّنا أستثنينا عمان أن الحكومة المركزية فيها والديوان الملكي ومجلس الأمة والمجلس القضائي، لكن إذا أخذنا ما يحيط بعمان فهو أكبر من عمان وهي التي تمثل محافظة العاصمة وتنظم إلى زميلاتها وتوائمها في البلقاء وإقليم الوسط.

ورقة معالي المهندس سمير حباشنة
وزير الداخلية الأسبق

المركزية / نظام اداري – تستأثر به الحكومة (مطلق حكومة) – بوضع الاستراتيجية العامة للدولة – و الاستراتيجيات القطاعية – و تضع الخطط الطويلة- المتوسطة- و القصيرة و تحدد البرامج و المشاريع المنبثقة عنها – و تطْلع الحكومة حصراً بعمليات التنفيذ و الرقابة و تقييم الاداء و النتائج الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمية المترتبة على التنفيذ .

أي ان المركزية تبدأ في العاصمة و تنتهي بها, اما بقية المناطق ما هي الا ميدان عمل بعيد, متلقي ليس إلا.. و بالتالي فإن المركزية تصيب جسم الدولة و ادائها باعراض السمنة المفرطة ,بطء الحركة, الخمول, نقص الحيوية و ذلك بأطوار الاداء الثلاثة

الفكرة/ التطبيق/ الأثر

و المركزية الادارية, نظام تم تجنبه في كل الدول التي تمكنت من احداث نهوض فعلي و شامل و متوازن في شتى القطاعات التنموية /الاقتصادية/الخدمية.. و استعاضت عنه باللامركزية الادارية كبديل موضوعي اثبت نجاعته , حيث حرر الادارة العامة للدولة من بيروقراطيتها الشديدة المترتبة على المركزية و نقلت صلاحيات المركز/ العاصمة الى المناطق, بصورة متفاوتة من حيث نوعية و حجم تلك الصلاحيات المنقولة, تبعاً لتمايز كل تجربة عن الاخرى علماً بإنه يستثنى من تلك الصلاحيات المنقولة السيادية منها, الأمن و الدفاع و الخارجية. فاللامركزية الادارية هي ترياق شافٍ للاخفاقات الادارية و التنموية/ اللصيقة بالمركزية.

و في الدولة الاردنية, كانت اللامركزية على الدوام فكرة تحوم في عقول العديد من المسؤولين في السابق, لكنها لم تأخذ طريقها الى أن تصبح سبيلاً للإصلاح الاداري و التنموي في الدولة الاردنية. و إن صاحب السبق في تبني الدولة الاردنية لمبدأ اللامركزية التنموية رسمياً, جلالة الملك عبد الله الثاني الذي طرح فكرة اللامركزية التنموية عبر جولاته الميدانية منذ عام 2003 في المحافظات , و عبر زيارته الى وزارة الداخلية في عام 2004 ,و عبر تشكيل اللجنة الملكية للاقاليم عام 2005 .إلى أن أعاد احياء تلك الفكرة في خطاب العرش السامي في العام 2007 على ضرورة أن

تتحول اللامركزية التنموية الى منهاج عمل اداري و تنموي تسعى الدولة الى تطبيقه عملياً للتخلص من كافة معوقات صناعة القرار التنموي/ الاقتصادي و الخدمي و سبل تنفيذه وآليات تقييمه.

و اللامركزية التنموية بنموذجها الاردني المقترح و الذي هو موضع نقاش وطني في هذه الايام , بحثاً عن الاسلوب الامثل لتطبيق التوجيه الملكي, هو نظام اداري بحت ابعاده تنموية خالصة,و ليس له أية ابعاد سياسية خارج حدود المملكة الاردنية الهاشمية. حيث تسعى اللامركزية التنموية الى خلق دولة رشيقة ,قادرة على تقريب المسافة الزمنية بين عملية اتخاذ القرار و تنفيذه , على نحو امثل يمتلك آليات اكتشاف الخطأ و تصويبه في الوقت المناسب, و يمتلك آليت رقابة فعالة متصلة بين المركز و مواقع العمل,قادرة على التقييم الموضوعي للاداء, فتتحدد مواطن الانجاز و الاخفاق للمؤسسات و الافراد سواءاً بسواء فيتم التقييم و التقويم و التصويب و المسائلة بشفافية و نزاهة .

و اللامركزية التنموية /الادارية في الاردن اصبحت ضرورة ملحة الآن نظراً لنمو الاقتصاد الاردني الى مستويات لم يعد بالامكان ادارته عبر النظام الاداري المعمول به حالياً و الذي يقوم على مركزية الادارة في العاصمة .

و لإنها أي اللامركزية الادارية -:

- سوف تحدث العدالة في توزيع الثروة على كافة مناطق المملكة وفق الاحتياجات و الضرورات التنموية .
- سوف توسع دائرة المشاركة للنخب القيادية من اقتصادية و اجتماعية و تعاونية و حكم محلي و نقابية و شبابية و خيرية.. الخ في تحديد الاولويات و تخصيص الانفاق في اطار المنطقة على الاهم ثم المهم, ذلك أن (أهل مكة ادرى بشعابها) كما قال جلالة الملك ..
- سوف تحد من التأثير السلبي غير المنصف لدوائر النفوذ المختلفة في توجيه المشاريع لمناطق دون غيرها على مستوى المملكة و على مستوى المنطقة الواحدة, و على أسس تنقصها الموضوعية و الحاجة الفعلية .
- سوف تحد من الواسطة بكل اشكالها, التي تكاد أن تنفذ الى ادق مسامات الدولة و اداراتها المختلفة .

- سوف تسرع من الانجاز لإختصارها للحلقات البيروقراطية و توطين مراكز صنع القرار و تنفيذه في نفس المنطقة. ذلك أن نسبة الانجاز للمشاريع الرأسمالية في حالة الدولة الاردنية لا يزيد الآن عن 60% من مجموع النفقات الرأسمالية الواردة في موازنات الدولة السنوية المتعاقبة ..!
- و للامركزية التنموية اداراتها الفعالة في الرقابة و التقييم و المسائلة. كما إنها تنحو بمؤسسات الدولة الى جهة ممارسة كل منها ممارسة اختصاصه الفعلي, الذي هو سمة الدول المتقدمة .
- و من شأن اللامركزية في الحالة الاردنية وقف الزحف اليومي لعشرات الالوف من المواطنين الاردنيين صوب عمان, لمتابعة قضاياهم المختلفة و ما يترتب على ذلك من هدر للوقت و للطاقة و استهلاك للمركبات, و ما يترتب عليها من حوادث سير اصبحت مصدر قلق و فجيعة يومية للأردنيين .
- إن اهم ما يمكن أن يترتب على اللامركزية الادارية هو تحويل المدن الاردنية التي هي (قرى) كبيرة في واقع الحال الى مدن حقيقية عبر توطين مراكز صنع القرار و تنفيذه بالاضافة الى تخصيصاته المالية اللازمة. الامر الذي سوف يؤدي الى حفز القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات مالية و صناعية و تجارية و خدمية كبرى داخل هذه المناطق و مراكزها .

و هنا أرى :

- إن المحافظة هي الوحدة الادارية المستقرة في الدولة الاردنية و هي الوعاء الجغرافي و الديموغرافي المنسجم و المناسب لتنفيذ اللامركزية التنموية. و إن وضع خريطة جديدة للتقسيمات الادارية, ربما لن يخدم الغايات المنشودة و ربما تنتفي الكثير من الفوائد المتوخاة من تطبيق اللامركزية التنموية مثل العدالة في توزيع الثروة و التمثيل في المجالس المنتخبة و اختصار الوقت و المسافات بل و تركيز النشاط الاقتصادي في ثلاث مدن (مراكز الاقاليم المقترحة) بينما تطبيق اللامركزية التنموية في إطار المحافظة سوف يعمم تركيز النشاط الاقتصادي على اثني عشر مدينة على الاقل .
- إن أي تقسيم اداري جديد سوف ينقل المركزية من العاصمة الى مركزية (الاقاليم المقترحة) بل و ربما نكون قد خلقنا حلقة بيروقراطية جديدة بين المحافظة و العاصمة .

- إن اللجوء الى تقسيم اداري جديد (الاقاليم) سوف يحتاج الى تغيير حزمة ليست بالقليلة من القوانين المنظِمة لعمل الدولة الأمر الذي يمكن تجنبه في حال اعتماد التقسيمات الادارية الحالية كحواضن للامركزية التنموية .
- و في حال اعتماد المحافظات كمراكز للامركزية التنموية فإنه ينتهي النقاش حول عدم جدوى استثناء عمان العاصمة من هذا النظام الاداري الجديد, علماً بإن هناك مناطق كثيرة تتبع العاصمة عمان هي بحاجة للتنمية و الارتقاء بسويتها الاقتصادية و الخدمية مثلها مثل كثير من المناطق البعيدة عن العاصمة عمان .
- إن من المناسب أن يتم انتخاب المجالس على أساس التمثيل القطاعي. فالمجلس المنتخب هو مجلس تنمية بلا ابعاد سياسية. حيث من المناسب أن يضم ممثلين عن القطاعات التنموية و الخدمية الفعالة كالبلدية (الحكم المحلي) و الصناعية و التجارية و الزراعية و الشبابية و النقابية و الخيرية ..الخ .

و بعد...

و مع ايماني بجدوى تطبيق التوجيه الملكي بخصوص اللامركزية التنموية و السير به قدماً بلا تأخير فإنني اعتقد بأن هذا الامر يحتاج الى نقاش وطني, ليس على مبدأ الفكرة و إنما على سبل تطبيقها و على الحدود الجغرافية لكل اقليم. فبينما نجد أن اللجنة الملكية التي كلفت بوضع تصور لهذه الغاية قد قسمت المملكة الى ثلاثة اقاليم و استثنت عمان!. نجد أن في ديوان التشريع مشروع قانون للامركزية التنموية. حيث سبق لي و أن تشرفت بالمشاركة في وضعه إبان اشغالي لموقع وزير الداخلية مع ثلة من ابناء الوطن, كبار موظفي وزارة الداخلية/ خبراء في الادارة/ و اكاديميين... حيث قام هذا المشروع على فكرة أن كل محافظة من محافظات المملكة اقليماً تنموياً في حد ذاته. خصوصاً و إن الهيئات القيادية في المحافظات هي موجودة فعلاً, فلدينا مجلس تنفيذي يتشكل برئاسة المحافظ و عضوية مدراء الدوائر, و لدينا كذلك مجلس استشاري يضم النخب الاهلية التجارية و الصناعية و النقابية و الشبابية.. الخ. حيث يمكن تحويل هذا المجلس الى مجلس محافظة منتخب توزع مقاعده على القطاعات المختلفة, حتى يكون له صفة التمثيل الحقيقية, ليصبح بمثابة برلمان محلي يقوم بالرقابة على المجلس التنفيذي من جهة و المساهمة بتخصيص الاموال اللازمة و تحديد اولويات الانفاق في ضوء الحاجة الفعلية و ذلك بالتنسيق مع المجلس التنفيذي و مع

الحكومة في عمان من جهة اخرى.أي نحتاج فقط الى نقل جزءٍ من صلاحيات المركز لتطّلع بها الهيئات القيادية المحلية في المحافظات.

إنني اعتقد أن هذا الاسلوب هو الاقرب الى التطبيق العملي و هو نقطة البداية (كما يعتقد اليابانيون) تليها نقاط اخرى فيما لو نجحنا بتكريس نقطة البداية تلك... حيث تليها مراحل اخرى اكثر تطوراً. و إن نجاح اللامركزية مرهون بالسير نحوها خطوة اثر خطوة. ذلك أن نجاحنا في الخطوة الاولى في إطار المحافظة ربما يدفعنا لتوسيع الرقعة الجغرافية و الديموغرافية لوحدة اللامركزية الادارية في إطار محافظتين أو اكثر,إن وجدنا ضرورة تنموية لهذا التوسيع. ذلك أننا يجب أن نستند الى الحاجة الفعلية في توسيع دائرة اللامركزية...

و ليس الاقدام على خطوة كبيرة قد تدفعنا نحو المجهول. و يجب ألاّ يغيب عن بالنا تجربتنا في موضوع دمج البلديات حيث تقدم البرلمان في الآونة الاخيرة بمذكرة يطالب بها بإلغاء الدمج في ضوء المثالب التي نجمت عن عملية الدمج .

و هنا اقترح بإن نعد العدة التشريعية و الادارية لتطبيق اللامركزية التنموية في إطار المحافظة ليبدأ العمل بها كما هو توجه الحكومة ابتداءاً من العام 2011 و لمدة ثلاث سنوات, بحيث يجري بعد ذلك عملية مراجعة و تقييم للأثر التنموي المتحقق و دراسة امكانية التوسع بالفكرة نحو دمج اكثر من محافظة في إطار اللامركزية التنموية .

و أخيراً

باستثناء ما ورد اعلاه فإنني اتفق و اللجنة الملكية الكريمة على نجاعة التوجه نحو اللامركزية و الذي هو متطلب ملح للإرتقاء في اداء الادارة في الدولة الاردنية انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية في هذا الشأن...

و استناداً الى مضمون الحديث الشريف للرسول عليه الصلاة و السلام فإن من اجتهد ثم اصاب فله اجران و من اجتهد ثم اخطأ فله اجر ...

و الله الموفق ،،،

ورقة مندوب معالي وزير الداخلية
المحافظ رابحة الدباس

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة ، الحضور الكرام

بداية أود أن انقل لكم تحيات معالي وزير الداخلية السيد نايف سعود القاضي الذي كان يود ان يكون معنا اليوم لولا تواجدة خارج البلاد ، ويسعدني انوب عنه في هذا اللقاء الكريم

لقد تم الطلب من معاليه بأن يكون له مداخلة حول تصور الحكومة وتوجيهاتها لتطبيق مشروع اللامركزية والاقاليم / ولن ادخل هنا في التسلسل التاريخي لهذا الموضوع حيث قام دولة الدكتور فايز الطراونة بالكلام عن هذا الموضوع . ولكنني سأنطلق من توجيهات جلالة الملك عبداللة الثاني ابن الحسين حفضة اللة ورعاه في خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الخامش عشر في الخامس من تشرين الاول لسنة 2008 والذي اقتبس منه المشروع : "ان رؤيتنا الاقتصادية والاجتماعية تسير جنباً الى جنب ، مع رؤيتنا في التنمية السياسية ، التي تهدف الى توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه ، وتعزيز مبادىء المشاركة والمساءلة وتكافؤ الفرص . كما أن المشاركة في صنع القرار وتنفيذه ، وخاصةفي المحافظات ، تستدعي التفكير في أسلوب ادارة محلية ، يميل الى اللامركزية ، ويضمن سرعة وكفاءة التنفيذ . وكنا قد شكلنا لجنة لمكية متخصصة ، لوضع أفضل تصور ، للدارة الحكم المحلي في مناطق المملكة ، على أساس احتياجات وأولويات أقاليمها . وهنا لابد من التأكيد ، على أن تفعيل مفهوم الحكم المحلي ، وهو من أفضل السبل ، لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، وتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبناءً على هذه القناعة ، فقد أصبح من الضروري اليوم ، أ، تبادر الحكومة ، وبالتعاون مع مجلسكم الكريم ، الى اعادة دراسة توصيات لجنة الاقاليم ، ووضع تشريعات يستند لهذه التوصيات ، يهدف الى تمكين المجتمعات المحلية ، من تحديد احتياجاتها التنموية وبرامجها ومتابعة تنفيذها" .

من هنا برى ان جلالة الملك اكد على توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه وتعزيز مبادىء المشاركة والمساءله وتكافؤ الفرص وطلب التفكير باسلوب ادارة محلية يميل الى اللامركزية .

ان مفهوم اللامركزية ينطلق من ضرورة مشاركة ابناء الوحدات الادارية في تحديد احتياجاتهم من المشاريع التنموية والخدمية والمساهمة والاشراف على الجهود الادارية والفنية اللازمة لوضع تلك الاحتياجات ضمن اولويات متوافق عليها وفي حدود الاموال المتوفرة .

هذا ولقد جاء تشكيل اللجنة الوزارية المكلفة باعادة دراسة توصيات اللجنة الوطنية للاقاليم برئاسة معالي وزير الداخلية وعضوية كا من وزير الدولة لشؤون الاعلام والاتصال ، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون القانونية ووزير الشؤون البلديات ووزير الدولة للشؤون البرلمانية ووزير القطاع العام من اجل وضع الخطط العلمية للسير بعملية اللامركزية والاقاليم .

حيث سيكون هناك خطين متوازيين (1) بناء القدرات (2) تحضير التشريعات.

ولقد عقدت اللجنة اكثر من اجتماع لوضع تصور واضح حول كيفية الخطوات الواجب اتباعها حيث انهاستواصل مع جميع فعاليات المجتمع الرسمية والشعبية في مختلف مناطق المملكة للأخذ بملاحظاتهم وآرائهم تجاه المشروع .

واتطبيق اللامركزية في المحافظات لابد من بناء القدرات المؤسسية لتكون قادرة على اتخاذ القرارات في مشاريع تنموية تهم المواطنين في المحافظة .

ولقد تم العمل مع المعهد الوطني للتدريب من خلال وزارة تطور القطاع العام لاعداد برنامج تدريبي للمجالس الاستشارية والتنفيذية والبلدية وغيرها حول الاسس والمرتكزات والمكونات اللامركزية وكيفية وكيفية التدرج بها للوصول الى تفويض من المركز للميدان

وكذلك يجري العمل ايضا مع بعض المراكز التدريبية التابعة لبعض جامعاتنا الاردنية من اجل اعداد برامج مماثلة لتضم كافة المحافضات . وايضاً هناك برامج تدريبية للمحافضين وسائر الحكام الاداريين حيث ان المسؤولية الكبرى تقع على عاتقهم لانهم الاكثر تواصلا مع المواطنين ويتابعون جميع الامور المتعلقة بالقضايا التنموية والاقتصادية والخدماتية . حيث تم التأكيد ان دور المحافظ ليس دوراً امينا فقط

حاكم اداري بكل ما في الكلمة من معنى فهو يتواصل بشكل يومي مع كافة مكونات المجتمع في المحافضة ويرأس المجالس الاستشارية والتنفيذية ويتابع كافة الامور المتعلقة بالمحافظة .

ولقد كان انطلاق الخطوة الاولى نحو اللامركزية في المحافظة مادبا وذلك من اجل تعزيز قدرات ابناء المجتمع المحلي في السير باللامركزية في التخطيط للمحافظة ورصد الموازنات اللازمة وذلك من خلال تعزيز قدرات دراسة وتحديد احتياجات المنطقة وترتيب أولويات المشاريع وتوسيع قنوات الاتصال بين ابناء المجتمع المحلي واللجان التنفيذية الحكومية على مستوى المحافظة مما يساهم في رسم الخطط الواقعية للمحافظة .

لقد تم الاجتماع لأكثر من مره مع المجالس الاستشارية والبلدية والتنفيذية في محافظة مادبا من قبل معالي وزير الشؤون البلدية وعطوفة محافظ مادبا ومديرية التنمية في وزارة الداخلية والمكتب الخاص لدولة رئيس الوزراء لشرح الفكرة وهي تطبيق اللامركزية الادارية والمشاركة حيث هي طريق المستقبل التنموي حيث يصبح المجتمع شريكا في تحمل المسؤولية وفي تخطيط وتنفيذ القرار .

اتفق المجلسان الاستشاريان على تقسيم انفسهم الى قطاعات انتاجية وشؤون ادارية وفنية تحتية وخدمات وقطاعات انتاجية ، وتمت دراسة المخطط الشمولي لمادبا والواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة حيث شكلت هذه المعلومات قاعدة يمكن البناء عليها .

وبهذا عندما انطلق التمرين في 14/ 4/ 2009 وبحضور رئيس الوزراء وكافة اعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة توصيات المشروع وكافة محافظي الميدان وغيرهم من المعنيين ، توزع المشاركون في التمرين كل حسب قطاعة وبمشاركة المجلس التنفيذي المخصص بالمحافظة وتم التداول والنقاش حول المشاريع وأولوياتها للمحافظة . وقد مر التمرين بعدة مراحل وهي دراسة واقع الحال للمحافظة واقتراح المشاريع للأعوام الثلات القادمة وتفريغ المشاريع وتحديد اولوياتها ومواقعها والمرحلة الثانية التأمت فيها مجموعات العمل وقامت باستعراض ومناقشة مشاريع اللجان ومن تم تحديد المشاريع بحسب اولوياتها مع بيان مواقع كل مشروع والمرحلة الثالثة هي تفريغ هذه المشاريع على خارطة نهائية والمرحلة الرابعة استلام مخترجات اعمال التمرين . هذا ولقد

طلبت بعض اللجان اعطائها مزيد من الوقت لمحاولة اشراك القطاع الخاص في بعض المشاريع .

لقد مكن هذا التمرين الفعاليات المختلفة في محافظة مادبا من ان يقرروا بأنفسهم ماذا يريدون ضمن موازنة محدده .

ولقد عبر الجميع عن ارتياحهم لما جرى ، فبمجرد جمع الناس والمعنيين في اجواء عمل كما حصل في تمرين مادبا تمثل انجازاً مهماً لجهة تبادل الرأي والحوار الديمقراطي وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرار خاصة ان دولة الرئيس واصحاب المعالي اعضاء اللجنة الوزارية والمحافظين تنقلوا من لجنة لأخرى مطلعين بالتفاصيل على المداولات التي كان اعضاء اللجان يجرونها في سياق تحديد اولويات واحتياجات المواطنين وفق متطلبات اللامركزية ومشروع الاقاليم .

هذا وسيكون هناك تمارين اخرى في سائر المحافظات جنباً الى جنب مع بناء القدرات المؤسسة للحكام الاداريين والمجالس الاستشارية والبلدية والنقدية ومرؤسسات المجتمع المدني لتصبح قادرة على اتخاذ القرار في المشاريع التنموية التي تهم المواطنين .

ورقة تعقيبية حول الهيكل والتقسيمات
سعادة النائب بسام حدّادين

شكراً للمنظّمين والسّادة المحاضرين وشكراً لكم جميعاً على هذا الحضور وأريد أن أدخل في الموضوع مباشرة بدون مقدّمات حيث أنا أؤيّد مشروع أنا أسمّيه تطوير ودمقرطة الإدارة المحلية وأعتبر أنّ هذا التّوصيف هو أدق من التوصيفات المتداولة بإستباقية مثل الأقاليم والولايات اللاّ مركزية.

جوهر الفكرة نعم اللامركزية ولكن تتشعّب هذه الرؤى حول الموضوع، وأنا أعتبر هذا التوجه وكما أوضحه جلالة الملك خطوة في إتجاه الإصلاح والتنمية السياسية وهذا ما عبّر عنه الملك في أكثر من مناسبة ، وهذا يعني أن نلحظ وأن نراقب الفكرة من هذه الزاوية ولم يكن المجتمع الأردني مهيأ لإستقبال الأفكار المتعلقة بالأقاليم لعدّة أسباب وهذا خلق حالة من الغموض والتشتيت والتشويش في ترتيب الأولويات والأفكار والسبب الأول في تقديري تتحمله اللجنة الملكية.

أنا أعتبر تشكيلة اللجنة الملكية ناقصة فهي من لون واحد و حتّى من شريحة واحدة من الطبقة السياسية الحاكمة وإختارت طريقة عمل متكتمة أقرب إلى السرية هذا إذا لم تكن سرية فعلاً، حتى بعد أن فرغت من توصياتها لم تعلن عنها وكان الحديث مع بعض أعضاء اللجنة لإستقصاء المعلومات أقرب إلى التحقيق. يعني معلومات يقدمها السادة الأعضاء بالتقسيط وحسب علاقة الشخص بعضو اللجنة وليس حسب ما يجب أن يقدم ونحن نتحدّث عن مشروع تنموي ديموغرافي طموح فكيف يمكن للجنة أن تعمل بغرف مغلقة دون الإنفتاح على كل مكونات المجتمع وسماع آرائهم، فتأخذ منها ما يعتقد أنّه يخدم الفكرة. تفضّل دولة الصديق الطراونة وقال أنّ هذه أفكار تقدم للملك وبالتالي ماذا لو رفض الملك وماذا لو رفضت الحكومة؟! عمل اللجنة يجب أن يكون متشعبا وبخطوط متوازية مع الحكومة مع الديوان مع منظمات المجتمع المدني حتى تقيس الآراء وتقولبها في حوارها أو ملاحظاتها، ومما عقّد المشهد وجعله أكثر غموضاً سلوك الحكومة الحالية والسابقة مع المشروع والحكومة السابقة طوى رئيسها الملف وأعلن أنّه غير مقتنع بالتوصيات الملكية وذلك خلال إحدى إجتماعات اللجنة الملكية في غير مناسبة.

والحكومة الحالية عملت مع الأفكار بتردد ومحاولات عديدة بالتملص ولولا الضغوطات الملكية المستمرة التي جعلت الملك لمدة أشهر طويلة في أكثر من مناسبة يقرع الجرس ويتساءل أين وصلت هذه التوصيات؟! أنا أعتقد هذا الموقف بجوهره لا يختلف عن الموقف في موضوع الإصلاح السياسي نفسه، وهذه التأتأة وهذا التلبك هو في هذا السياق وهذه الطريقة التي عملت بها اللجنة وتعاملت بها الحكومة مع التوصيات خلقت معارضين كثر لمشروع الأقاليم وعلينا أن نعترف لو أجرينا تصويت على الفكرة المرسومة في ذهن المواطنين لا أعتقد أنّها ستحصل على أكثر من 40% من المواطنين وهذه مشكلة وعقبة كبيرة تستحق جهد إستثنائي من المتحمسين والمدافعين عن هذه الفكرة وأنا واحد منهم حيث أجد من واجبي محاكاة ومحاورة الإتجاهات الرافضة والمعارضة لهذه الفكرة بأشكالهم وتعبيراتهم وخلفياتهم المتباينة وأنا هنا أقسم الرافضين للفكرة إلى ست أو سبع مجموعات إن صح التعبير :المجموعة الأولى هم من يرفضون الفكرة من حيث المبدأ لأسباب سياسية وعقائدية وهذا النوع من المعارضين للفكرة غير مؤمنين بالنظام السياسي الأردني ويتعاملون معه بإعتباره نظام غير وطني ودمية بيد الغرب ومن هؤلاء المخالفين لأسباب عقائدية مجموعة أخرى هم المختبؤن خلف السياسة لأهداف سياسية أخرى وتحديداً رؤية للنظام السياسي كما يجب عليه أن يكون والتركيبة الإجتماعية والديموغرافية للسكان وحقوق المواطنة وغير ذلك.

المجموعة الأخرى من المعارضين هم لأسباب فنية حيث يؤيدون الفكرة من حيث المبدأ وأهدافها ولكنّهم يحملون تصورات مختلفة للتمثيل واستمعنا اليوم إلى رأي معالي سمير الحباشنة، ومجموعة أخرى هم من المعارضين لأسباب سياسية طبقية وهم يريدوا أن ينزعوا الدسم من الفكرة ويحولوها إلى تطوير لدور البيروقراطية الأردنية تتناسب مع تطور الدولة ولا يفكروا في البعد السياسي والإقتصادي والإجتماعي والديموغرافي، ومجموعة أخرى هي مجموعة من المناكفين وهم ممن يبحثون عن الحضور الذاتي أو الشغب على الحكومة، ومجموعة أخرى هي المعارضة الصامتة وهي تضم عددا من الفعاليات الشعبية والإجتماعية المختلفة ويحكم موقفها حالة التشويش السائدة والرغبة في التغيير وأخيراً المعارضون في المناطق لأنهم يحسبوا حساب تنفير عمليات الدمج على واقع مناطقهم ومدى إستفادتهم من عمليات الدمج وخاصة أن بعضهم تأثر في تجارب سابقة من دمج البلديات وحالة الإهمال التي تتعرض لها بعض

الألوية حيث شاهدت في معية معالي الحباشنة والنائب عدنان السواعير ومعالي الوزير تمرين حي لسماع رأي المواطنين كما هم دون تجميل لكل مكوناتهم عبّر أكثر الحضور بالحقيقة بجفلتهم من الفكرة أكثر من رفضهم للفكرة وبدؤا يتحسسون واقع مستقبل علاقتهم .

والقضية الأخرى التي أريد أن ألفت لها هي مجلس النواب ونهاية المطاف كما قال الأستاذ جميل هذه الأفكار تتحول إلى تشريعات تضر لدى مجلس الأمة، وموقف مجلس النواب حاسم في هذه القضية، وأنا كعضو في المجلس ومن مشاهداتي وعلاقاتي أعتقد أنّ الغالبية العظمى من النواب لا يؤيدون الفكرة وغير متحمسين لها. ولولا وجود رئيس مجلس النواب معالي عبد الهادي المجالي في اللجنة وكونه ضابط إيقاع سياسي لكتلة برلمانية كبيرة لكان صوت المعارضة البرلمانية عالياً في هذا الإتجاه وأنا لاأستغرب ذلك لأنّني أعتقد أن التركيبة السياسية الإجتماعية لمجلس النواب في الجوهر هي تركيبة محافظة تخشى التغيير وتبحث عن مصالح إجتماعية أقرب إلى الموقعية منها إلى الرؤية الواسعة التي تأخذ التطور من منظوره الوطني الديمقراطي الشامل لذلك نعتقد أنّ مهمة الحكومة لن تكون سهلة في هذا الإطار وعليها أن تعد العدّة لحوارات جادّة ومساومات جادّة في هذا الإتجاه.

أنا صحيح من المؤيدين للفكرة بجوهرها لأنّني أعتبر حكم الإدارة المحلية في النظام الديمقراطي هي خطوة متقدمة في بناء النظام السياسي وعليه أنا أعتقد أنّ من أبرز المشاكل التي تواجه تنفيذ هذه الفكرة بغض النظر عن شكل الإقليم، محافظة أو محافظتين أوأربع محافظات ستكون أنّنا إبتدأنا بهذه الخطوة المتقدمة من النظام السياسي قبل أن نسير في عملية دمقرطة المجتمع و الدولة ككل ولذلك مضطرين أن نبحث عن أشكال للتعبير السياسي الإجتماعي بديلة عبر التمثيل الإنتخابي وهي بداية للتمثيل السياسي الحقيقي لأنّ الأحزاب والتيارات السياسية ليس لديها برامج ومفترض أن يكون لديها برامج وتوجهات لتطوير الإقاليم على مستوى المملكة ،وأخونا معالي سمير الحباشنة يفكر في تمثيل قطاعي وأنا أعتقد التمثيل القطاعي فكرة جميلة ولكنّها منقوصة ديمقراطيا فكيف سنمثل شيوخ العشائر والمخاتير ووجهاء المجتمع غير المهنيين أو القطاعات العمالية والإقتصادية والتجارية وغير ذلك، ليس هناك تمثيل أفضل من تمثيل الإنتخابات الشاملة .

الملاحظات العامة على المشروع كما هو مطروح من اللجنة الملكية: موضوع إستثناء عمّان غير مفهوم أبداً وخلقت هذه الفكرة تشويش في كيفية إنتزاع هذا الجسم الكبير من هذه العملية الوطنية الكبرى حيث الربط الجغرافي الّذي طرحته اللّجنة في إسقاطات إرادية أكثر من أنّه تمحيص بالقواسم المشتركة، والملاحظة المهمة أنّ النظام الإنتخابي الذي قدّمته اللّجنة نظام غير عادل وغير ديمقراطي وأنا لن أتحدث في موضوع القانون حيث أدع زميل آخر ليتحدث به وأما الملاحظات التي تحدث بها معالي سمير الحباشنة أنا أعتقد تمسك معاليه بفكرة تقسيم المحافظات كما هي حيث يوجد تشدد في الفكرة لأنّه يعرف معاليه وكما أشار دولة فايز الطراونة أنّ بعض المحافظات تشكّلت لإعتبارات عديدة آخرها الموضوع التنموي تماماً . . ضغوطات نيابية وحسابات سياسية إنتخابية عشائرية ...الخ، أنا أعتقد نحن غير مضطرين أن نمسك الخارطة الإدارية الراهنة كما هي أو أنّ نقسم حالنا إلى ثلاث أقاليم بدون عمان. وأعتقد أنّه يوجد مبالغة بصعوبة جمع محافظتين مع بعضهما البعض أو ثلاثة ونريد تغيير كم هائل من القوانين لكن أن نضيع ثلاث وأربع سنوات ونحن نجرب في محافظة لايتجاوز عدد سكانها 100000 وإمكانياتها ومواردها تقريباً صفر أنا بعتقد وجود مشكلة في هذا الموضوع وأقترح في المقابل أن يفتح حوار شامل مع الناس تشترك به النخب والمتحمسين الديمقراطيين لهذه الفكرة ويجب أن لا نظل متلقين أن ننتظر ما يجري ويجب أن نساهم مساهمة فاعلة في إنجاح هذه الفكرة والحفاظ على جوهرها الديمقراطي التنموي في حوار مع المعارضين بغض النظر عن خلفيتهم لنوفر للرأي العام والمجتمع مادة بدون تشويه أو تجميل زائل لأنّ أهدافها نبيلة وقوية وشكراً.

ورقة تعقيبية حول
انتخاب المجالس المحلية وسيناريوهات بديلة

الباحث حسين أبورمّان مدير تحرير صحيفة السجّل

جاء طرح مشروع الأقاليم التنموية في إطار حراك أردني واسع نحو بلورة رؤية شاملة للإصلاح بأبعاده المختلفة؛ الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية. ووردت أولى الإشارات إلى هذا المشروع في خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في السابع والعشرين من كانون الثاني 2005، حيث دعا جلالته إلى إعادة النظر في التقسيمات الإدارية القائمة، وتشكيل أقاليم تنموية تجسد توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، وحدد أسس ومبادىء وغايات وبنية هذا المشروع.

تلا ذلك تشكيل لجنة ملكية من 12 شخصية عامة بتاريخ 31 كانون الثاني 2005 لدراسة هذا التوجه من مختلف الجوانب، ووضع الآلية المناسبة لتنفيذه وتحويله إلى واقع ملموس. وأنهت اللجنة عملها، ورفعت تصورها لمشروع الأقاليم إلى جلالة الملك في تشرين الأول 2005. ثم أحيل المشروع إلى الحكومة بصفتها صاحبة الولاية في تحويله إلى مشروع قانون يعرض على مجلس الأمة.

الإصلاح المنشود الذي انطوى عليه هذا الحراك الأردني، لم يكن أمراً طارئاً، فقد سبق مشروع الأقاليم مبادرات أخرى، أبرزها مشروع "الأردن أولاً"، ثم الأجندة الوطنية 2006-2015.

المنطلقات الملكية لتشكيل الأقاليم التنموية:

حدد الخطاب الملكي الذي توجه به جلالة الملك عبد الله الثاني إلى شعبه يوم السابع والعشرين من كانون الثاني 2005، أسساً ثلاثة كمنطلق لإعادة النظر بالتقسيمات الإدارية، وتشكيل الأقاليم التنموية، هي:

- إن التنمية السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية عملية متكاملة ولا يجوز التعامل مع أي واحدة منها على أنها وحدة مستقلة أو منفصلة عن غيرها.
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري.

- التنمية السياسية هي المدخل لمشاركة مختلف الفعاليات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في سائر جوانب عملية التنمية. ومن المهم أن تبدأ التنمية السياسية من القواعد الشعبية صعوداً إلى مراكز صنع القرار .

مقترح اللجنة الملكية لهيكل الأقاليم التنموية:

اقترحت اللجنة الملكية للأقاليم تشكيل ثلاثة أقاليم، يتكون كل منها من أربع محافظات على النحو التالي:

- إقليم الشمال، واقترحت اللجنة تسميته "إقليم اليرموك"، ويضم أربع محافظات، هي: محافظات إربد، جرش، عجلون، والمفرق.
- إقليم الوسط، واقترحت اللجنة تسميته "إقليم رغدان"، ويضم أربع محافظات، هي: محافظات العاصمة (ما عدا أمانة عمان الكبرى)، الزرقاء، البلقاء، ومادبا.
- إقليم الجنوب، واقترحت اللجنة تسميته "إقليم مؤتة"، ويضم أربع محافظات، هي: محافظات الكرك، الطفيلة، معان، والعقبة.

كما اقترحت اللجنة أن يكون لكل إقليم مجلس منتخب من 40 عضواً، بواقع 10 ممثلين عن كل محافظة بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها، إضافة إلى أربعة أعضاء تعينهم الحكومة، وتقسيم المحافظة الواحدة إلى عشر دوائر انتخابية، وانتخاب الممثلين بنظام الأغلبية الذي يفوّز من يحصل على أعلى الأصوات.

أهمية النظام الانتخابي

تشكل الأنظمة الانتخابية حجر الأساس في تحديد طبيعة مشاركة المواطنين في انتخاب ممثليهم لأي مجلس أو هيئة تشريعية كانت أم تنفيذية. وفيما يخص الأقاليم التنموية، فإن الخطاب الملكي، حدد بوضوح أن التنمية السياسية هي المدخل لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، والتأكيد على أن تبدأ التنمية السياسية من القواعد الشعبية.

مناقشة النظام الانتخابي المقترح:

ينطوي هيكل الأقاليم من زاوية الحقوق الانتخابية على مظاهر خلل لا تنسجم مع المنطلقات التي حددها الخطاب الملكي، وفي مقدمتها:

- استثناء العاصمة عمّان من هيكل الأقاليم، يحرم مواطني العاصمة من حقهم في المشاركة وانتخاب ممثليهم في مجلس إقليم أسوة بسائر مواطني المملكة.

- توحيد عدد ممثلي كل المحافظات في مجلس الإقليم يعكس خللاً على مستوى عدالة التمثيل لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، لا سيما أن مجلس الإقليم يتشكل من مستوى واحد وليس من مستويين (كما هو الحال في الكونغرس الأميركي، حيث يتم انتخاب نواب كل ولاية بحسب ثقلها السكاني، بينما تتساوى الولايات في عدد ممثليها في مجلس الشيوخ

أما إذا نظرنا إلى النظام الانتخابي من حيث درجة ملاءمته لمتطلبات التنمية السياسية في إطار الأقاليم التنموية، فإن تقسيم المحافظة الواحدة إلى عشر دوائر انتخابية، يعد وصفة غير تنموية أبداً، فهذا النظام الانتخابي إذا ما تم التمسك به، سيكون أسوأ نظام انتخابي يتبناه الأردن، لأنه سوف يتجه إلى انتخاب "مخاتير حارات" بسبب هذا التفتيت الشديد للدوائر الانتخابية .

ومن باب المقارنة مع قانون الانتخاب لمجلس النواب، نشير إلى أن اسوأ ما في قانون الانتخاب المؤقت رقم 34 لسنة 2001 مقارنة مع قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته، هو تفتيت الدوائر الكبيرة إلى دوائر صغيرة: فالبلقاء كانت دائرة واحدة، فأصبحت أربع دوائر، والكرك كانت دائرة واحدة، فأصبحت ست دوائر، وإربد كانت ثلاث دوائر، فأصبحت تسع دوائر، والزرقاء كانت دائرة واحدة، فأصبحت أربع دوائر.

ومع ذلك بقيت كل من العقبة، وجرش، والمفرق دائرة واحدة. ونتساءل بالتالي كيف سيكون وضع الدوائر في محافظات العقبة وجرش والمفرق ومادبا وعجلون والطفيلة، والكرك والزرقاء ومعان عندما ستقسم كل واحدة من هذه المحافظات إلى عشر دوائر انتخابية.

علاوة على ذلك، فإن هذا النظام معادٍ بامتياز للأحزاب السياسية، لأنه سيفرض على الحزب أن يخضع لمنطق العشيرة. ولهذا فإن أحزاباً عديدة سجّلت اعتراضها عليه، واقترحت نظام القائمة النسبية بديلاً عنه. هذا في الوقت الذي يتطلب فيه منطق العمل التنموي أن يكون لدينا قوى صاحبة رؤى وبرامج، لا ممثلي "حارات" أو على أسس عشائرية. لذلك نقترح فيما يلي تصور لنظام انتخابي بديل إذا ما تم اعتماد مقترح اللجنة الملكية للأقاليم (أي نظام الأقاليم التنموية الثلاثة).

كما سنقترح تصوراً آخر لنظام انتخابي بديل من مستويين: الأول هو مجلس المحافظة المنتخب، كأساس للعملية التنموية، والمستوى الثاني هو مجلس الإقليم الذي يمثل أربع محافظات متجاورة كإطار لتنسيق السياسات والبرامج التنموية.

سيناريو أول لنظام انتخابي بديل :

ليس هناك من نظام انتخابي يمكن أن يكون بجودة التمثيل النسبي من حيث ملاءمته للنهوض بالتنمية السياسية وتأمين أوسع مشاركة شعبية في اتخاذ القرار التنموي وتنفيذه. فالتحدي المطروح لا يقتصر على مجرد انتخاب ممثلين للمجتمع المحلي في إدارة العملية التنموية، وإنما ينبغي أن يكون هؤلاء الفائزون بعضوية المجالس التنموية ممثلين حقيقيين للأغلبية الساحقة من مواطنيهم، وهذا ما لا يوفره نظام الانتخاب الفردي.

من جهة أخرى، فإن دعوة الملك عبد الله الثاني إلى تشكيل الأقاليم التنموية تنطوي ضمناً على روحية كامنة تسعى إلى عدالة التمثيل لا سيما أمام التعقيدات السياسية الإقليمية والمحلية التي ما زالت تفرض جملة من مظاهر الخلل على قانون الانتخاب العام لمجلس النواب. ولهذا فإن النظام الانتخابي الذي نقترحه، يشتمل على النقاط التالية :

1- اعتماد الإقليم (أو المحافظة) دائرة انتخابية واحدة:

إن نظام التمثيل النسبي النموذجي لمجلس الإقليم ينبغي أن يقترن بوجود دائرة انتخابية واحدة يجري فيها التنافس، لكن ليس هناك ما يمنع أن يتم التنافس على مستوى المحافظة. وبالنظر لطبيعة التنافس بين القوائم، فإن كل قائمة تسعى لتعزيز فرصتها بالفوز بأن تتضمن مرشحين عن مختلف الوحدات أو المناطق الإدارية، أو مرشحين يعكسون التعددية الاجتماعية والاثنية والدينية القائمة في المجتمع. هكذا نضمن وجود التنوع في القوائم من حيث تكوينها الاجتماعي والمناطقي وتمثيل الأقليات فيها، وبالتالي لا نكون بحاجة إلى كوتات خاصة بالأقليات أو كوتات مغلقة خاصة بالبدو.

وفي إطار هذا النظام الانتخابي، فإن المواطن يعطي صوته لا لمرشح أو مرشحة في محافظته أو إقليمه وإنما لقائمة من القوائم المتنافسة.

2 – اعتماد مفهوم "القائمة الاجتماعية" كأساس لتشكيل القوائم وخوض الانتخابات :

إن نظام الانتخاب الذي اقترحنا أن يتم اعتماده لانتخاب المجالس التنموية، يتطلب لوضعه موضع التطبيق العملي أن تكون هناك أحزاب سياسية فاعلة، لا بل أن تكون الأحزاب السياسية هي عماد الحياة السياسية، وبما أن هذا ليس هو الحال عندنا، لذلك لا بد من صيغ انتقالية، وظيفتها الاستفادة من مزايا التمثيل النسبي، مع توفير حلول واقعية لإشكالية تشكيل القوائم، وهذا ما نطلق عليه مسمى "القائمة الاجتماعية". فالقائمة الاجتماعية يمكن أن تتشكل في المقام الأول من حزب من الأحزاب أو من ائتلاف حزبين أو أكثر، كما يمكن أن تتشكل من مواطنين غير حزبيين. ويشترط في القوائم الاجتماعية، أن تلبي شروطاً معينة، منها :

- أن يتقدم أعضاء القائمة الاجتماعية بإعلان عن تشكيل أنفسهم بهذه الصفة لخوض انتخابات مجلس الإقليم إلى السلطات المختصة.
- أن تعتمد القائمة برنامجاً انتخابياً معلناً لخوض الانتخابات على أساسه.

3 – تحديد ترتيب المرشحات النساء على القوائم الانتخابية بما بكفل فوزهن بـ 20 بالمئة من المقاعد:

إن تمثيل النساء بحوالي 20 بالمئة من عضوية المجالس الإقليمية مسألة حيوية، فالتنمية لا يمكن أن تستقيم وتقف على قدميها دون مشاركة فاعلة من المرأة في ترجمة التوجهات التنموية المعتمدة، ومن ضمنها بطبيعة الحال المشاركة الواسعة للمرأة في الانتخابات، ترشيحاً وانتخاباً.

وتؤكد الدراسات التنموية أن المرأة عنصر فاعل في المجالس المحلية بسبب حساسيتها القوية لاحتياجات مجتمعها المحلي. وبالتالي فإن مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية ومجالس الأقاليم ليست عبئاً على هذه المجالس بقدر ما هي إثراء لعملها.

وفي ظل نظام التمثيل النسبي، فإن ضمان الحد الأدنى لتثميل النساء ليس بحاجة إلى كوتا مماثلة للكوتا التي تم اعتمادها في الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت لمجلسي النواب الرابع عشر (2003-2007) والخامس عشر (2007-2011)، وإنما يمكن الاستعاضة عنها بتحديد مواقع النساء المرشحات على القوائم. فمثلاً، إذا كنا نريد انتخاب مجلس من 40 ممثلاً، فإن ضمان تمثيل المرأة بـ 20 بالمئة كحد أدنى، يعني أنه سيكون مطلوباً تمثيل المرأة بثمانية مقاعد. ومن أجل ذلك، علينا أن نقرر أن تكون

هناك على الأقل مرشحة ضمن أول ثلاث ترشيحات، ومرشحة ثانية ضمن الترشيحات الأربع التالية، ثم مرشحة ثالثة ضمن كل خمسة ترشيحات تلي ذلك، في كل قائمة ستشارك في الانتخابات .

4 – تحديد سقف أعلى لتمثيل القوائم الانتخابية:

كثير من الأوساط الرسمية تناهض مبدأ اعتماد القائمة النسبية في الانتخابات بدعوى أن ذلك سيقود إلى هيمنة حزب جبهة العمل الإسلامي على نتائج الانتخابات. ورغم أن أنصار التمثيل النسبي مقتنعون أن جبهة العمل الإسلامي لن تحصد في أي انتخابات تتم وفق مبدا التمثيل النسبي سوى حصتها الفعلية في أوساط الناخبين، فإننا نقترح من باب طمأنة المتخوفين من احتمالات هيمنة أي جهة على القرار، أن يتم اعتبار أن الحد الأقصى المسموح به للقائمة الواحدة أن تفوز به هو ثلث المقاعد مهما بلغ عدد الأصوات المقترعة لصالحها، وفي هذه الحالة، يجري توزيع المقاعد المتبقية على القوائم الأخرى بحسب عدد الأصوات التي أحرزتها .

سيناريو ثان لنظام انتخابي بديل

1-أن يتم اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية واحدة.

2-اعتماد مفهوم "القائمة الاجتماعية" كأساس لتشكيل القوائم الانتخابية وإجراء الانتخابات كما في السيناريو الأول

3-تحديد موقع الترشيحات النسائية الملزمة في القوائم الانتخابية بما يكفل تمثيل المرأة بـ 20 بالمئة .

4-اعتماد المعيار السكاني لتحديد عدد ممثلي المحافظة الواحدة: وكمثال على ذلك: 9 أعضاء للمحافظات الصغيرة، و12 عضواً للمحافظات المتوسطة الحجم بعدد السكان، 15 عضواً للمحافظات الكبيرة.

5-يتشكل مجلس الإقليم من مندوبين اثنين عن كل محافظة، يتم اختيارهم من بين ممثلي المحافظة المنتخبين. وتقوم الحكومة بتعيين المفوض العام للإقليم.

6-تحديد سقف للحصة المسموح للقائمة النسبية الفوز بها بما لا يتجاوز ثلث المقاعد .

المناقشات :

*** الأستاذ غالب الزعبي- وزير الشوؤن البرلمانية:**

شكراً أستاذ جميل. ما سمعنا حديث غني يثري الموضوع الذي نحن في صدده وأسمحوا لي أن أقول أن الحكومة لاتستطيع أت تقول أن الوصفة جاهزة كما هي دون تغيير وتبديل ونحن نتحدث عن موضوع وطني كبير هناك لجنة ملكية محدودة العدد كلفت بعمل ما ووضعت هذا التصور الآن وهو مطروح أمام الحوار الوطني الشعبي البرلماني. ممثلوا الأمة- البرلمان- هو بيت الحوار الوطني لأنه يمثل كل الوطن والأمة . الدولة الأردنية منذ أن تأسست وهي دولة لها تراثها ولها تجربتها الإدارية منذ بداية تأسيسها وكان هناك القائم مقام والمتصرف ومدير الناحية والمحافظ والمتصرف وهذه هي المكونات الأساسية وأنا أريد أن أطمئن –الخائفين- أنّ هذه المكونات لاتفريط بها وهي مستقرة بالدستور والقانون وأذهان الناس ولا عصف بهذه المستقرات، نحن بصدد الحاجة إلى تغييرات لا تمس الأساسيات الجوهرية حتى لو تصورنا وحدات إدارية أو تصور إداري فوق المحافظ. هذا المشروع الذي نفكر به كما قال جلالة سيدنا اداري تنموي للأقاليم أو المناطق التنموية ربّما المناطق التنموية تكون موضوع الفكرة بينما الهياكل الإدارية هي موضوع قانون وتشريع.

من الناحية السياسية أنا أريد أن أؤكد الشكر لدولة أبو زيد – فايز الطراونة- على أنّه أوضح بغير لبس الإبتعاد الكلي عن موضوع الإملاءات والتخرصات السياسية، أوالتأويلات التي لامبرر لها الا عند من يسكن في وجدانهم تخويف الناس. الأردنيون من مختلف منابتهم وأصولهم لايقبلون تلك التأويلات وهذا التصور للهدف من المشروع وغير موجود وغير حقيقي.

بالنسبة لإنتخابات المجالس المحلية كلنا ندرك وأساتذتنا فقهاء القانون والسياسة أن إنتخابات المجالس المحلية هي الخطوة الأولى نحو الديمقراطية وهذه الإنتخابات هي الجوهر والعنصر الأساسي لفكرة الأقاليم أو المناطق التنموية أو سميها ما شئت، والإنتخابات هي التي تترجم مفهوم المشاركة الشعبية وتترجم مفهوم تنشئة القيادات في المحليات لترقى الى صناعة القرار وهذه المحليات هي أيضاً شكل من أشكال الممارسة السياسية وهذا حق سياسي وبالتالي اللامركزية الإدارية ليست هي فقط شعار نتغنّى

به ،ولايكفي تفويض الإختصاصات الممنوحة للمركز فلابد من تفويض شعبي لمن سيحصل على هذه الإختصاصات في الإقليم أوالمحافظة أوالمتصرفية فيقرر لنفسه وبنفسه لا عن الوزير الموجود في العاصمة .

*** الأستاذ عبد الرؤوف التل- رئيس بلدية إربد الكبرى:**

هناك مقولة أن من السهل تحكم عن بعد ولكن من الصعب أن تدير إلاّ عن القرب،وهذه حقيقة وإذا أردنا لمشروع الأقاليم أن يلقى النجاح فلا بد أولاً من محاربة بيروقراطية تحصنت في الوزارات على نطاق واسع. وثانياً اللامركزية في كل أنحاء العالم تتحقق أكثر ما تتحقق في البلديات والبلديات في الأردن فقدت كثيراً من إختصاصياتها وصلاحياتها حيث كانت البلديات مسوؤلة عن أمور كثيرة ولكن في القوانين الأخيرة إنحصرت مهمة البلديات في بعض المسوؤليات التي جعلت الكثير من الخدمات البلدية غير مسوؤلة عنها وبالتالي إن وجد فوضى في تقديم الخدمات فهو لإنعدام التنسيق والإنسجام مابين مختلف المؤسسات الخدمية ولو أنّ البلديات أصبحت مؤسسات مستقلة إستقلالاً مالياً وإدارياً وأعي ما أقول بصلاحيات كاملة تحت إشراف قانوني واضح لقادت معركة التنمية كما قاد المعركة أبناء إستقلال الأردن سنة 1946 على أكمل وأتم وجه.

إنعدام الإستقلال الإداري للبلديات أضاع على المدن الأردنية الكثير من الخدمات ومشروع قانون الأقاليم واللامركزية يجعل البلديات تحت إشراف المحافظ هذا يفقد البلديات الكثير من الصلاحيات التي بقيت لها ،وهناك نقطة هامة جداً في بلدية إربد الكبرى ،ومدينة إربد مدينة كبيرة ،حيث بلدية إربد تتكون من 23 منطقة وكل منطقة من هذه المناطق تمثل بشخص فالمنطقة الكبيرة تمثل بشخص والمنطقة الصغيرة تمثل بشخص على الإطلاق مما يجعل المركزية عند رئيس البلدية قائماً ونثقل كاهل رئيس البلدية ونسبب له الكثير من المشاكل،ولكن كنت أتمنى لو نظر مشروع الأقاليم الى البلديات الكبرى في مراكز المحافظات وخصها بقانون معين بحيث تكون كل لجنة محلية منتخبة إنتخاباً مباشراً من كل المواطنين وأن يكون رئيس اللجنة منتخب إنتخاباً عضو في مجلس البلدية الكبرى حتى تعطى اللجنة صلاحيات معينة لتقديم الخدمات للمنطقة الموجودة فيها،لا أريد أن أطيل ولكن التوجه بإعادة النظر بقانون الدمج أو قرار الدمج توجه خاطيء فالمفروض أن ندعم موضوع دمج البلديات وننظر إلى

المناطق التي وجد فيها الخلل ونعمل على معالجة الخلل لا أن نعيد التفكيك مرة أخرى وندخل معركة مالية جديدة لا أحد يعرف مداها إلاّ الله سبحانه وتعالى.

*** الأستاذ سامح المجالي محافظ البلقاء :**

شكرا للأخوة الحضور وإعادة النظر في هيكل الدولة هذا أعتقد أنّه مطلب مشروع. بين مشروع الأقاليم والمشروع الذي تقدم به معالي سمير الحباشنة تشابه بين ثلاثة أقاليم و12 إقليم وأنا مطلع على المشروعين وأحب إذا سمحت أن أقول واقع الخبرة في واقع الإدارة الأردنية حالياً أن الوزارات كلها بطرق متوازية لا تلتقي وتتخوف من التغول وأخواني المحافظين ورؤساء البلديات يعرفوا هذا. لا يوجد أنظمة وقوانين، وليس بيد الحاكم الإداري سوى قانون منع الجرائم. وهناك مشرعين في هذه الجلسة، هل تعلموا أنه في عام 1982 لما صارت الكوليرا شكلوا لجنة للسلامة العامة من أجل موضوع الكوليرا ولغاية الآن هي عرف. وحالياً الوضع الإداري مرتجل بطريقة عجيبة غريبة ، والسبب في المطروح الآن تدخل صاحب الجلالة عام 2002 والمراجعات في أول جلسة كانت له في عجلون بإعادة النظر في هذا التوازي بين الوزارات ودخلت مؤسسة العرش على خط التنمية ودخلت في مشاريع عديدة. وفي موضوع الخبرة: هناك 12 رجلاً تشكلوا بها حيث كنت أحدهم مشاركاً في الوزارتين السابقتين. جميعها تضع تصور، القبول موجود، وأصحاب المعالي المشاركين بإمكانهم أن يطّلعوا على كل كبيرة وصغيرة،وأخواني رؤساء البلديات الذين يقولون هناك تغول على رؤساء البلديات من المحافظ، هناك مجلس منتخب قد يحجب الثقة عن المحافظ وعلى رئيس البلدية والأعضاء أن يكون تحت المسوؤلية والموضوع يجب أن يدرس من ناحية فنية ولكن هناك إخوان كثيرين لم يطلعوا على حرفية المشروع.

نقدر أن نقول فيه تداخل بين الموضوع السياسي والشخصنة، لكن ماهي العلاقة بين مجلس النواب ومجلس الوزراء. الأقاليم من المهام السيادية لمجلس الوزراء وهناك تخطيط وبرامج وإطلاع وأهل مكة أدرى بشعابها وكل واحد يرجع إلى مرجعيته. في العلاقة ما بين قيادة الإقليم ورئيس البلدية وما بين النائب والوزير يجب أن توضح الأمور فهذا تحد لأمور الإصلاح السياسي والإجتماعي والإداري والتنموي. وهناك يوجد تمييز بين بلدية وبلدية البلديات صارت أقل حظاً فمثلاً بلدية إربد يجب أن توازي عمان بل أفضل. بلدية الكرك صارت على مستوى صغير،

والمواطن لايقدر لغاية الآن إنّ يخرج عضو مجلس بلدي متميز حيث عملوا نظام بلديات غيّروا فيه أربعة مواد. يجب إعادة النظر في قوانينا وفي كل مؤسساتنا لنصل إلى الهدف الرئيسي أن تكون التنمية مستدامة وعلى مستوى المملكة. أنا أحكي من خبرة وأنا اللي ساكن في الجفر والذبان بوكل وجهه هو ليس مواطن فقط بل هو عبارة عن حرس ولو تروح تلم من جهة الجفر نبيع الدنيا كلها من أجل ترجيعها فنحن واجبنا أن نحافظ على مناطقنا وأقاليمنا كلّها. شغلنا كلّه إسراح عشائري وما يعانيه المحافظ يعانيه رئيس البلدية ولكن التصويب ونظرة صاحب الجلالة في هذا الموضوع وأنا مطلع على هذه الشكوى وأعتقد أنّها تعطي السلطة سواء لأربعة محافظات معا أو ثلاثة أو محافظة واحدة، لكن إرتباطها تعطي تعزيز لقوة المحافظ ورئيس البلدية المنتخب. ورداً على كلام أخونا بسام حدادين يجب أن يكون تعزيز التعددية الحزبية في المناطق، وبالنسبة لحقوق الإنسان في الأردن نسمع كل يوم طعن طعن طعن. درسنا 88 قانون إنتخابي في العالم لايصلح منها مثل ما قال أخوي العرقان الا قانون الصوت الواحد ويجب أن نصارح بعض ونكون صادقين لنصل لنتيجة. أسأل الناس قرأتم القانون؟ يقولون لا ما قرأناه ولكن سمعنا عنه في المقال الفلاني. القانون يجب أن يتعمّم ونطلع عليه ،وأنا لا أريد أن أتحدث عن التجربة في مأدبا وما تعمله وزارة الداخلية، كل واحد منّا له قناعاته ولنأتي بشريحة لنتداولها حيث الذي يتعدى عن نظام الدولة يحاسب ، هذه بلدنا يجب أن نحافظ عليها. ليروا معاناة رئيس البلدية ومعاناة الحاكم الإداري ومعاناة المؤسسات المدنية في كثير من الأمور إلاّ في عمان ووضع عمان أكبر مني ولكن نحن إدارة متوسطة نتعامل معها ولكن متفائل أن يكون هناك شيء إيجابي وقبول حيث أؤكد أن القانون أشرف عليه معالي سمير الحباشنة وقانون الأقاليم متشابه 100% ثلاثة أقاليم أو12 إقليم مزبوط ولاّ لا ياسيدي؟ ويجب النظر لنكون جاهزين وشكرا.

*** معالي الأستاذ مروان دودين- وزير سابق:**

شكرا سيدي أود حقيقة أن أنوّه بجهد الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية وتعاونها مع فيريدريش أيبيرت حيث اللجنة الملكية عندها قمعية في السلوك فالموضوع منذ سنتين وهذا كاف. والآن هذا الحراك العظيم الذي بدأ من خارج الرسميات وبالتعاون مع أخواننا وأصدقائنا الألمان.

أنا أتمنّى عليك مادام اللجنة الملكية أعطت الهيكل العام جداً جداً، أن ننظر إلى المشروع الذي تقدّم به معالي سمير الحباشنة ففيه تداخل مع ما بدأت به الحكومة من التمرين، أي فكرة التدرج في أمرين، تدرج في الوحدة الإدارية أي أن نكرس المحافظة كأساس ثم بعد أن ننجح بإدارتها والبلدية في منطقة من المناطق تعطى صلاحيات من خلال اللامركزية مثل ماقال الأخ معالي سمير في مداخلته. غير منطقي أن تكون جرش محافظة وعجلون محافظة ولكن في منطق أيضا انّ الطفيلة صارت محافظة ثم نطلب منها أن يتبع الكرك!! والجفر أن تتبع الكرك!! هناك صعوبة حيث أنا أعتقد أنّ اللجنة الملكية وضعت خط ممتاز وما قالت أنا أريد أفرطه والدليل على ذلك ماقالته الحكومة الحالية أخذت الموضوع لتمرين على محافظة وطرحته على الناس وطلعت كما فهمنا من عطوفة المحافظ وطلعت بنتائج وتريد تكريرها والآن يا أخ جميل إذا رغبت وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني أخرى أن تنقل هذه الشريحة من الحوار التي حاولت أن تأتي في هذه المناطق وتحضرهم لعمّان إنّك تنتقل للمحافظات موازياً لعمل الحكومة في ما بدأته في محافظة مأدبا فلنصل أخيراً لوضع نتيجة محدّدة إلى أي مدى نريد للبلديات أن تتوسّع مسوؤلياتها وإلى أي مدى نريد من المحافظ أن يصبح رئيس للوزراء وأن يصبح المدراء العامين والمجلس التنفيذي يعمل صلاحيات مجلس الوزراء بإستثناء السلطات في الحكومة المركزية ...الخ فلنحرج جميعاً بحوار هاديء بكل تفاصيله فأنتم المجتمع المدني والحكومة تعرضوا الموضوعات بالتوازي حيث تعرضوا الموضوعات على الناس والحكومة تعرضه على الحكام الإداريين ممثلي الناسحيث النتيجة في الآخر مافي تشنج يعني وضع بيروقراطي الكل يشتكي منه ونريد أن نغيّره لصالح عملية التنمية وإذا بدأنا التنمية في المناطق يكون أفضل بكثير ممّا أن نظل واضعينها في عمان وأرجو من الله أن نمشي في هذا المشروع وشكراً.

***المهندس عبد الله العرقان-رئيس بلدية المفرق:**

أتقدم بالشكر بداية إلى جلالة الملك على هذه الفكرة الوطنية الرائدة وهي "ميد إن جوردن" 100% ياسيدي كم كنت أتمنّى على الأستاذ جميل ومشكوراً على هذه الدعوة أن يكون لمعالي وزيرنا الشاب إبن الوطن الذي له جولة وصولة في هذا الموضوع أن تكون ورقة عمل له أسوة بغيره، لأنّه دوره ليس بأقل من دور معالي

وزير الداخلية لأن وزارة الشوؤن البلدية هي أهم من وزارة الداخلية في هذا الموضوع.

نقطة أولى: الأستاذ بسام حدّادين تحدث عن عدّة طبقات من المجتمع الأردني منها الطبقة الأولى التي لا تؤمن بالنظام السياسي، وأي طبقة لاتؤمن بالنظام السياسي الأردني هي بالحقيقة خارجة عن القانون ومرفوضة، والنقطة الثانية أستاذ بسام وأنت الأخ الكبير تعرف الأستاذ معالي الأستاذ عبد الهادي المجالي يلتف حوله مجموعة من النواب وهؤلاء النواب يمثلون كل المجتمع الأردني وأعتز بهذه الكتلة وأيضاً بالإخوان خارج الكتلة ودورها وطني بنسبة 100%. وأتحدث لمعالي الأستاذ سمير الحباشنة ونعود إلى دائرة حل المجالس في كل لحظة يغضب بها أعضاء المجالس وهذه النقطة خطيرة جداً،وأتمنّى على أعضاء مجلس النواب أن يلتفتوا لهذه النقطة.

والنقطة الثانية: وضع في مشروع الأقاليم بند يقول أن يخضع عمل رئيس البلدية والمجلس البلدي للمحافظين وهذه نقطة خطيرة جداً، لأنّ أهل مكة أدرى بشعابها، رئيس البلدية عندما ينتخب فهو إبن محافظة وقرية و المحافظ هو موظف دولة عندما يعيّن فهو ليس إبن محافظة مع أنّه إبن وطن فلذلك أن يخضع رؤساء البلديات الى المحافظين عن طريق الإشراف المباشر فهذه قضية خطيرة ،ونحن نعلم وأرجو أن تسجل تحتها خطين حتى لا تسجل ضدي أنّ بعض المحافظين هم أداة لبعض النواب في تنفيذ السياسات الخاطئة وآخر نقطة تحدث الأستاذ حسين أبو رمان عنها هو دور تمثيل الأحزاب أنا دكتور علاقات دولية فيا سيدي نتمنّى أن يكون لدينا أحزاب قوية ودائماً نتحدث عن دور للعشائر ولولا العشائر ياسيدي مافي وطن ولذلك يجب أن يتم تمثيل العشائر بشكل حقيقي ،ولكن أتفق معك ياسيدي أن تكون هناك أحزاب عشائرية موجهة لخدمة الوطن وليس أحزاب موجهة من الخارج وبارك الله بكم.

***د.فايز الربيع- سفير سابق وأمين عام حزب الوسط الإسلامي:**

أولا أنا أمثل حزب الوسط الإسلامي وأنا إبن عشيرة وما في تعارض في الأمرين وثانيا تختبيء الحكومات وراء كتاب التكليف حتى تهرب من مناقشة مجلس

النواب لما جاء من أداء وتعتبر التكليف هو بيان لها حتى يكون هناك نوع من الحذر في المناقشة، ولكن أنا أعتقد أن جلالة الملك لا يمنع من مناقشة الأمر بكل تفاصيله .

إذا قسّمنا أنفسنا إلى أربع مجموعات المجموعة الأولى هي مع الفكرة بالمطلق دون مناقشة أي شيء،والمجموعة الثانية هي مع الفكرة ولكن تناقش التفاصيل، والمجموعة الثالثة تعارض من أجل المعارضة أي بمعنى آخر ضد الفكرة سواء أكانت إيجابية أو سلبية، والمجموعة الرابعة هي التي تعارض ولكن لديها أسبابها الموضوعية، فدعونا أن نكون من الفريق الذي مع الفكرة ولكنه يناقش أيضاً التفاصيل.

دخل أستاذ جامعي على طلابه وقال لهم إذا كان عندكم مليون دينار ماذا تعملوا بها ؟ واحد قال أريد شراء سيارة وآخر طيارة وكل منهم قال وجهة نظره، فقال لهم إذا معي مليون دولار على اللي قلتوه فقط أنفق 100000 دينار والباقي على الإدارة. الإدارة الجيدة هي بالمحصلة النهائية كل ما تمنيتموه. أنّ مشكلتنا في الأساس هي مشكلة إدارة ومشكلة الإدارة في الأردن غالباً ما تدور حول الشكل دون أن تتناول المضمون وتدور حول الإجراءات دون أن تتناول النهج ولذلك يصدق عليها قول الله تعالى"وبئر معطّلة وقصر مشيد" يعني في شيء كبير ومع ذلك من الداخل عندنا مشاكل في العملية الإدارية.

موضوع الأقاليم ممكن أن يناقش من زاوية التطوير للإدارة المركزية وأن يكون الهدف تغييرفي النهج وليس فقط في الشكل الخارجي، ولدينا إقتراح موضوعي محدّد أن يوزع مشروع الأقاليم على مؤسسات المجتمع المدني ويطلب رأياً خطياً في ذلك ويوزع على مجلس النواب والنقابات المهنية والبلديات والنخب الإدارية أسماء بعينها بالإضافة إلى قطاعات مهنية ويطلب رأياً خطياً في ذلك، وسيكون لدينا حصيلة يدعمها الرأي العام وتعلن من خلال الصحافة بما يسمّى الرأي العام. المشروع في المحصلة النهائية إذا أقر سيمس بإبني وإبنك وسيمس بقطاعات كبيرة من المجتمع لذلك لابد أن يكون هناك مناقشة في كل التفاصيل، وفي موضوع الإنتخابات إذا ربطنا الإنتخاب بالهدف -والهدف هو مشروع تنمية مستدامة للأقاليم -فموضوع الانتخابات يجب أن يؤخذ بحذر ،وأنا لست ضد عملية الإنتخابات ولكن ما هي الأمور التي ستفرزها لنا الإنتخابات من أشخاص!؟ ممكن أن يمثلوا هذا المشروع بطريقة عالية؟! أعتقد أن سماع كلّ الآراء كمظلة هي جزء من المدخل الكبير.

***المهندس أحمد الضمور- رئيس بلدية الكرك:**

الحقيقة أثمّن ورقة مندوب ممثل مؤسسة فريدريك ايبرت الألمانية والذي تحدّث عبر ورقة عمل جميلة جداً وفيها تجربة ويا ريت أن نهتم بها والعمل على ترجمتها وطباعتها ولكن في الأخير قال كلمة غامضة تمنياتي لكم بالحظ السعيد!! الحظ السعيد؟! أنا أقول لماذا الإرباك حول المشروع؟! هناك نقطتين:الأولى الإرباك الذي حصل مع الحكومة عندما خرجت الفكرة، ليس في عام 2005 ، ولكن قبل أشهر عندما أعاد طرحها جلالة الملك حيث كانت الحكومة محتارة هل هذا موضوع سياسي أو تنموي فكان المواطن متخوف فصارت هناك إرباكات.

والنقطة الثانية: لّما طرح موضوع جديد على البلد وهو "الملكية الدستورية" - التي طرحت من واشنطن كما تعرفوا- وكان صداها حالة إرباك، وأقول هذا الكلام وكأنّني لست برئيس بلدية بل مواطن صغير. الآن كنّا في إرباك فلمّا جاءت الحكومة بعد فترة وتبنتها وأعطتنا إشارة من قبل معالي وزير البلديات بأن الموضوع تنموي وليس سياسي. بعدما عادت الفكرة فأنا أقول هل نعتقد أنّ جلالة الملك لو كان مقتنع عام 2005 بتوصيات اللجنة الملكية التي أحترمها هل كانت ستبقى إلى هذا اليوم؟ في ناس تستطيع أن تؤخر أو تقدم للملك وهو صاحب القرار فلماذا هذا التأخير؟

والنقطة الثالثة نحن كحالة مريض يريد أن يتعالج ويريد وصفة طبية وجلالة الملك أعطى وصفة. نريد إصلاح، والذي يقول عشائرية وحزبية فلننظر إلى الأردن حيث أول ما طرح من خلال شعار الثورة العربية الكبرى أكبر من كلّ الأحزاب وأكبر من كلّ العشائر، كانت طموحات الثورة العربية الكبري بناء مجتمع كبير في كل الوطن العربي.

لنرجع إلى الموضوع، أعتقد أنّ هناك قانون يعالج الأمور وأقدم الشكر للمحافظ الرائع سامح المجالي لأنّه حلّل من الواقع، وأيضاً نقول ماذا نريد الآن؟! يعني لماذا الحكومة تطرح مشروع ويحدث صراع في طبقة واحدة، وإسمحوا لي أن أقول لكم أنتم أصحاب المعالي والسعادة والدولة إنّه يوجد صراع، هناك صراع بين وزارة الداخلية ووزارة البلديات، لمن الدور، هل لرئيس البلدية أم المحافظ! فلنبني وطن وبعد ذلك نتقاسم الغنيمة وبعد ذلك نقرر من يأخذها أو لا يأخذها. ماذا يريد المواطن والوطن والملك في هذه المرحلة؟يريد إصلاح إجتماعي وإصلاح هوية وطنية. فلا يجوز عندما تحدث مباراة بين الوحدات والفيصلي نقوم بالتكلم عن جلالة الملك ،الوضع في الجامعات أليس من الأولى معالجته؟ الترهل في الوظائف الحكومية أولى

الآن أن نعالجه حيث عندي أكبر ترهل، 150 موظف أنا بحاجة إلى 200 وما يعمل عندي 100 فعلا هذا ما نريد معالجته وآسف على الإطالة .

الأستاذ سميح المعايطة- كاتب صحفي:

شكراً أستاذ جميل. إسمحوا لي بإختصار أن أشير إلى مسألتين، أولاً الذي فهمناه من رؤية جلالة الملك حول هذا الموضوع لامركزية تنموية وأيضاً تعزيز المشاركة الشعبية وهذه المسألة يجب أن نشتغل عليها وبالمحصلة أي مشروع كبير يريد إدارة سياسية، وللآن الإدارة السياسية لهذه القضية إدارة متعثرة وإدارة مترددة. الحكومة لديها هذا التقرير والتوصيات منذ أشهر ووزارة الداخلية مع الوزير السابق وقفت ضد مشروع الأقاليم وكانت هناك ورقة للوزير السابق ضد الأقاليم واليوم وزارة الداخلية تتحمّس ضد مشروع الأقاليم والحكومة كان لها موقف سلبي ضد المشروع ثمّ عندما تم "إعطاء قوة دفع من قبل الملك مرّة أخرى تحمّست الحكومة وكان حماس الدفاع عن النفس وليس حماس القناعة ودولة الرئيس أعلن وعلى التلفزيون الأردني أنّ الحكومة تبنت توصيات اللجنة الملكية ولّما يقول توصيات اللجنة الملكية فهذه ليست عموميات، التوصيات تقول بتقسيم المملكة إدارياً إلى الأقاليم التالية – ثلاثة أقاليم- يعني مشروع متكامل نقيض لفكرة المحافظة، ثمّ عادت الحكومة وقالت سنفتح باب للحوار ولكل الآراء. هنالك إدارة سياسية متعثرة وأسأل كمواطن ماذا تعمل اللجنة الوزارية؟! أنا أفهم أنّ اللجنة الوزارية تقوم بإعداد تشريعات لتطبيق التوصيات، في الحقيقة أنّ الحكومة ليست قائدة ولاشريكة بالحوار بشكل حقيقي, الموضوع بإختصار يحتاج إلى إعادة قيادة سياسية، والحكومة بصراحة قلقة وتتعامل بتردد وبخوف وهي ليست مؤهلة لقيادة المشروع إمّا أن تجلس مرّة ثانية تتماسك وتعيد ترتيب أوراقها وتمسك المشروع حيث تعطي رؤية واضحة للموضوع على الناس أو أن تقول ما رأيها هي التي تبنّت التقرير.

ما تفضّل به عطوفة سامح المجالي مهم. كثير من رؤساء البلديات قالوا كلام مهم حيث هذه التفاصيل الفنية مهمة كثيراً وتحتاج إلى الإطار السياسي المقبول حتى الآن ولكن ليس المهم أن نختار محافظة أو محافظتين، نختار الدور لرئيس البلدية أم للمحافظ. ما هو الإطار السياسي؟ هذا أمر مفقود والحكومة لا تمارس عملاً سياسياً

كبيراً في قيادة المشروع الكبير بل تمارس التردد وعدم الثقة وعدم شعور أنها هي ستكمله (المشروع) للآخر وشكراً.

د. سامر رشيد – خبير في شؤون الحكم الرشيد والشفافية:

شكراً للهيئة الأردنية الديمقراطية على دعوتنا لهذا الحوار الجيّد وأريد هنا أن أضع بعض الأرقام حسب دائرة الإحصاءات العامة يقدّر سكان المملكة الأردنية الهاشمية ست ملايين و850 ألف نسمة ،محافظة العاصمة مليونين و292 ألف و400 نسبتها 37,85% والثلاث محافظات الأخرى (البلقاءوالزرقاء ومأدبا) نسبتها 23,65% ومحافظات الشمال نسبتها 29,25% الآن محافظات الجنوب مؤتة عدد سكانها 500 ألف نسمة وعدد سكان العقبة منها 116,300 نسمة وعدد سكان إقليم البتراء 27272 مجموعهم 140000 لّما نطرحهم من عدد سكّان مؤتة يبقى 124000 نسمة ونسبة السكان في البتراء 6,9%من المملكة الأردنية الهاشمية وإذا نحن في هذا الجزء نعمل ل 6،9% برلمان وحكومة ومفوضية حيث نحن في الأردن كلنا 6 ملايين نسمة تعادل مدينة صغيرة في دول أخرى، والتنمية مطلوبة وكل حارة تريد تنمية وكل قرية تريد تنمية وكل مدينة تريد تنمية وإذا عملنا أقاليم هل سيكون هناك تنمية؟ إذا أردنا أن نعمل مشاريع كبيرة هناك الأردن كلّه لا يكفي للتنمية وإذا أردنا أن نعمل تنمية يجب أن يكون التخطيط الشمولي على مستوى سوريا والعراق ومصر وفلسطين حيث الرّبط بالكهرباء والغاز والربط بالميكرويف والإتصالات وغيرها فلذلك نريد مواضيع تكون أكبر من حجم الأردن. ان تفعيل دور المحافظين في التنمية واجب وطني وأنا أؤيّد معالي الدكتور سمير الحباشنة في هذا الموضوع،وواجب البلديات اللي يجب الإلتزام بها ولو فعلنا رؤساء البلديات وجعلناهم يعملون نعمل تنمية .

د.محمد المصالحة– أمين عام مجلس النواب السابق ومدير مركز دراسات:

شكراً أستاذ جميل وشكراً للهيئة وعلى الّذين قدّموا مداخلات في هذا الموضوع حيث بلا شك المشروع فكرة ملكية وكثير من الأفكار الملكية طرحت من خلال لجان وحوّلت توصياتها أو تقاريرها إلى الحكومات لتنفذ ذلك، وربّما يؤخذ على الحكومة إذا أرادت أن تشرّع قانوناً للمشروع قبل أن يستوفي شروطه كما أثار بعض الإخوة في هذه القاعة وهذا أمر فيه خلل كما يبدو! هل يتجه المشروع إلى

إصلاح سياسي كما ذكر بسام حدّادين، أم هو امشروع إداري يقصد التنمية. غير ذلك أقول أنّنا في دولة ذات نظام إداري أو سياسي بسيط، وأخشى من هذه الفكرة أن تتدحرج وتتحول في النهاية بهذا النظام إلى دولة مركّبة.

لا مساحة جغرافية ولا عدد السكان ولا تعقيد في التركيبة الإجتماعية تتطلّب منّا هذا التغيير. لنر ما ورد في الدستور حول النظام الإداري و طبيعة المؤسسات القائمة، حتى لا نخلق نوع من المؤسسات الجديدة تحدث لتشويش في العملية الإدارية والسياسية قبل أن تحقق أهدافها من حيث الطاقة التوزيعية خلف الرضا العام لأنّه أي مشروع أو قانون يجب أن يقاس بعدّة معايير. هل يخلق الرضا العام عند الناس؟ هل يساعد على إشباع الحاجات وتحسين ألاوضاع الإقتصادية والإجتماعية؟ هل الكلفة الإدارية والسياسية والمالية محتمله؟ لا بدّ أن يدرس الأمر جيداً حتّى لا تنوء الدّولة بأعباء المشروع. وإذا كان الموضوع مشاركة كما قال الأستاذ بسام حدّادين وتثبيت إصلاح سياسي ماهو فيه عدّة قوانين متعلقة بالإصلاح السياسي، قانون إنتخاب وقانون للأحزاب وقانون للبلديات ..الخ وغيرها وهذه هي قوانين للإصلاح، أمّا الموضوع الذي نحن أمامه فعلاً فيراوح التفسير بيننا ككتل أو قوى سياسية أو أفراد، هل هو فعلاً مشروع تطوير إداري أو مشروع سياسي؟! لأنّه حتّى في كلمة معالي سمير الحباشنة ذكر البرلمان المحلي وخشيته أن المجالس التمثيلية برلمانات محلية تخلق فعلاً إزدواجية في الدّولة وبالتالي سنكون ليس أمام نظام بسيط بل نظام مركبا، وفي المشروع الجديد سيكون لدينا برلمان مركزي ومجالس إقليم ومجالس إستشارية فيها خليط من المنتخبين أو غير المنتخبين وفي مجالس بلديات وبمعنى آخر سنكون أمام 4أو 5 هيئات تمثيلية منتخبة وبالتالي هذا يعقّد العملية ويجعل التطبيق في خلق الرضا والمشاركة السياسية أمراً بعيد المنال وشكراً.

سعادة الدكتور النائب محمد أبو هديب:

شكراً جزيلاً للقائمين على هذه النّدوة وبدايةً نحن أمام مشروع إصلاحي عملاق سينقل البلد نقلة نوعية ولذلك ترى هذا الجدل الكبير الذي يدور حوله، ولكن فيه خلط بين اللامركزية والفيدرالية وكأنّهم يتحدّثوا عن الفيدرالية وهذا خلط كبير بالمفهوم الذي ما حدا فكّر به. الموضوع موضوع تنموي وكلّنا تحدّثنا عنه ومن معاناتنا كمجلس للنواب وأخواننا في المحافظات دائماً الشكوى مستمرة حيث العدالة

غائبة والعاصمة مستأثرة بكلّ النشاط الإقتصادي والتنموي بينما المحافظات هناك سميناها الأقل حظاً وشيء الأكثر فقراً وعملنا لها برنامج للتحول الإقتصادي والإجتماعي وعملنا لها عدّة برامج من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية التي تمنّاها قائد الوطن وهي أنّ الناس تعيش في وضع إقتصادي يكون يليق بمقام أبناء الشعب الطيّب. والذين يتحدّثون عن الإصلاح السياسي أعتقد أنّ أول حلقة في الإصلاح السياسي هي دعم مثل هذا المشروع الكبير والإصلاح السياسي أن يقوم الناس بالمشاركة في إتخاذ القرار وليس بالضرورة القرار السياسي فقط، بل كل قرار يهم حياتهم ويوفر لهم حياة كريمة وتعليم أفضل وصحّة أفضل وأنا أعتقد أنّ المرتكزات في هذا المشروع لها أهدافها وكلّ المتحدّثين يعني بغض النّظر عن الآراء التي سمعناها متفق أنّنا بحاجة إلى نقلة نوعية إدارية، واللامركزية دلالة قوّة الدّولة وليس ضعفها، وهذا المفهوم كما قال أخي سمير موجود في كل الكتب لكن كل من على هذه الطاولة والّذين أغلبهم نشطاء سياسيين وبالعمل العام قادر أن يقدّم مشروع وتصور.

أنا لا أرغب بالدفاع عن حكومة أو لجنة ملكية وغيرها وفي النهاية الموضوع مفتوح لنقاش عام منذ ثلاثة شهور حتّى لا نظلم الناس ونعطي الناس حقوقها نحن في مجلس النوّاب ككتلة نيابية استدعينا اللجنة الوزارية وماكان عندنا فكرة حيث كان التصميم الذي أعدته اللجنة الوزارية مركون وحق اللجنة الملكية أن لا تنشره فهذا ما كلفت به من عمل وهي تضعه أمام صاحب الولاية وهو يقرر أن ينشره أو لا ينشره. عندما إستمعنا إلى اللجنة الوزارية برئاسة وزير الداخلية وعضوية الزملاء الأفاضل لم يقولوا لنا أن نتبنّى تقرير اللجنة بحذافيره بل تبنوا الإطار العام للنقاش هكذا فهمنا وأنا أتحدّث كنائب وكنت في الإجتماع وهذا الذي حدث وهذا الكلام مسجّل في الكتلة وقالوا أنّ هذا هو الإطار العام لننطلق منه إلى الحوار حيث الحوار سيذهب إلى مجلس النواب. يجب أن يفتح الحوار على جميع فعاليات المجتمع الموجودة وصولاً إلى التشريع الذي نتمناه ولكن المطلوب منّا كقادة رأي وإعلام وسياسيين مع مثل هذا المشروع الإصلاحي أن لا نخوّف الناس ونركب منبر تخويف الناس، علينا أن نتحدث عن إيجابيات هذا المشروع ونتحدث بالتفصيل أين سنصححه وأعتقد أنّ هذا هو الصحيح للخائف على الوطن وكلنا حريصين على الوطن لكن أن نخوف الناس سنخلق إرهاب وبلبلة، وأنا أطمأن الإخوان من الذين يقولون أن مجلس النواب ضد هذا المشروع، أعتقد أن مجلس النواب لم يحصل على شرح لغاية الآن والحق عل الكتل

السياسية التي هي الآن في عطلة فلماذا لا تستدعي اللجنة الملكية للأقاليم واللجنة الحكومية ويسمعوا شرح منهم، وبأمانة كل مشروع إصلاحي من حقه الناس أن يناقشوه وكل واحد يبني على الإيجابيات وليس السلبيات ولكن في النهاية يجب أن نتفق جميعاً أنّ هذا المشروع هو إصلاحي كبير هو إصلاحي سياسي إجتماعي ويجب أن ندعمه بكل ما أوتينا من قوّة. بأمانة صار عندنا ثقافة بمجتمعنا أن كل واحد يجب أن يهاجم أي شيء جديد. طبعا من حقنا أن نناقش وما في أحد أحرص على الوطن من الآخر سواء أكان حكومة أو برلمان أو أحزاب أو مؤسسات مجتمع مدني أو صحفيين كلنا في خدمة الوطن وشكراً جزيلاً.

المهندس ماهر أبو السّمن – رئيس بلدية السلط السابق:

بدايةً أكرّر الشكر لأصحاب المعالي والسعادة على الأوراق التي عرضت علينا فبصراحة لا أريد أن أتحدث عن هذا الموضوع هل هو مشروع ذا أبعاد سياسية أو تنموية . نريد أن نتحدّث عن المشروع والذي أعلنه سيد البلاد جلالة الملك عبد الله وهو تجميع المحافظات وليس تقسيم المملكة إلى أقاليم ونحن نعرف أنّ الهدف الأساسي لهذا المشروع توزيع مكتسبات التنمية على مختلف المحافظات وتعزيز الشعبية في موضوع إنتخابات مجالس الأقاليم والأهم من هذا وهو الهدف الأسمى وهو وضع الأولويات لمشاريع الأقاليم التنموية في كافة المحافظات ونستبعد موضوع النفوذ، وذكرها معالي أبو فهد وهي فعلاً كما قال معاليه لاتتجاوز 60% من المشاريع الرأسمالية التي تنفق في المحافظات تعزيز أولويات المشاركة في هذه المشاريع وهي التي تتجاوز موضوع النفوذ وموضوع الترهل الإداري. أنا عندي سؤال الأردن دولة مؤسسات ومنذ تشكيل الإمارة واجهت الأردن عدّة مصاعب إقليمية وأعتقد كوننا والحمد لله دولة مؤسسات قادرة على مواجهة كافة التحديات تحت الرعاية الهاشمية ونبتعد عن السؤال هل الأردن يعني جاهز لمشروع الأقاليم ونحن نتفائل منذ بداية 2011 وخلال ثلاث سنوات إن شاء الله يمشي المشروع ولاأريد أن أتدخل في التقسيمات ونسب الإنتخاب وعدد المحافظات ولكن أحب أن أقول أنه يجب بناء القدرات المؤسسية وبالنسبة للنفوذ والترهل فالمؤسسات الرسمية الموجودة في العاصمة (المركز) تعاني من موضوع الترهل والفساد. يجب نقل الصلاحيات وعلى هذا يكون عندنا قدرات مؤسسية وموارد بشرية نقدر نوزعها على الأقاليم وأهم شيء بناء

القدرات المؤسسية الموجودة في المركز أو في الأقاليم وإذا كان سوف يتم توزيع الأقاليم أو تحديدها بغض النظر عن عددها أو عدد المحافظات ومن ثم نتطرق إلى موضوع دمج البلديات حيث هذا مشروع وطني تم الصرف عليه 300 مليون ولاّ مليار مليون وهو مشروع وطني ناجح على مستوى المملكة وممكن التطبيق حيث كان هناك خلاف على موضوع التطبيق وباشرت الحكومة عام 2001 بمشروع دمج البلديات وتم وضع خطط رباعية وخطط لكافة البلديات والمحافظات وتحديد أولويات المحافظات للمشاريع الخدمية والمشاريع الرأسمالية وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز البلديات بالكوادر والآليات في عام 2001. وفي عام 2003 تغيرت الحكومة وطار المشروع حيث حالياً ما في أي جهة درست دمج البلديات علماً أنّه واجه صعوبات وتحديات من مؤسسات أهلية ورسمية ولكن الآن ما في جهة تقول أنّه مشروع ناجح أو مشروع غير ناجح. وفي 2001 -2003 كنّا مستمرين ضمن خطة لتعزيز القدرات المؤسسية في البلديات وتعزيز المشاريع ودراسة كل إحتياجات المحافظات حيث كان هناك خطة تمّ إعدادها من قبل وزارة البلديات ووزارة التخطيط لإحتياجات كافة محافظات المملكة وفي 2003 تغيرت الحكومة ونهائياً إنشطب المشروع حيث لم يعد هناك متابعة، ولكن الآن الذي نتفاجأ به في عام 2008 في يوم واحد 74 نائب وبعد يومين صاروا 96 نائب!! وقعوا عريضة للتراجع عن الدمج وتقول أنه مشروع فاشل ويجب إلغائه! ألا تتعارض فكرة انهاء دمج المجالس البلدية مع فكرة الأقاليم يعني إذا ما نجحنا في دمج البلديات كيف سننجح في دمج المحافظات؟! في جهة معينة يمكن أن تدرس الدمج ؟! مشروع دمج البلديات في عنده نواقص وعنده إيجابيات وسلبيات مثل موضوع الأقاليم وشكراً.

الدكتور هاني أخو إرشيدة- رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية :

سيدي الحقيقة دعوة الرسول عليه الصّلاة والسّلام والوحي معه وربنا معه أخذت فترة وحتّى بعد ما مات إختلفوا الصّحابة.

أولاً الطريق إلى جهنم معبّد بالنيات الحسنة ونحن في الحقيقة لا نشكّك لا بالرؤية الملكية ولا بأعضاء اللّجنة يعني أنا أستعرض الأسماء أقرأ فايز الطراونة فأرى روح حابس فوق رأسه وحسين الطراونة ووصفي التل فوق رأسه تمنعه من المضي في أي مشروع مشبوه وبالتالي لاشكوك حولهم الحقيقة. مطلوب حقيقة إصلاح وثقافة

معينة قبل أن نصل إلى هذا المشروع حيث المشروع لاشك بأنّه جميل جداً والأردن جميل وأحياناً العمليات التجميلية غير ضرورية وأحياناً تشوّه إذا كان الوجه جميل. والآن إذا خرج المولود بعد سبع شهور نسمّيه سباعي ولكن لندعه يكتمل بدلاً من أن يطلع مشوّه. المطلوب أمور كثيرة قبل ذلك. لماذا على سبيل المثال في الجامعات والإتحادات الطلاّبية لاتتم الانتخابات بطريقة ديمقراطية. وأعطيك مثال آخر هناك البادية الشمالية وبدو الوسط في المفرق يحق لإبن البادية الشمالية أن يكون رئيس لبلدية المفرق ولايحق له أن يكون نائباً عن القصبة! المفارقة العجيبة!

مشاريع الأقاليم قديمة على أيّام الملك حسين كان يتكلم عن الأقاليم وياريت تمت في ذلك الوقت علماً أنّ الأردنيين منفتحين فسيدي أعطيك مثال بني حسن في الزرقاء وجرش والمفرق والمعراض في جرش يعني أهل سوف وبورما وريمون كان نائبهم واحد سواء من بني حسن أو من المعراض وكان أهل المنشية بني حسن يصوتوا لشفيق إرشيدات في إربد التكامل الإقتصادي موجود ما بين المنطقة الشرقية والغربية فالحقيقة نحن لا نطالب بإلغاء المشروع نطالب فقط في التريّث أمّا إذا كان المشروع قائم ورغبتكم بتنفيذه فنفذوه ولكن عندما طرح الحوار فنحن مع الحوار إذا وصلنا إلى نتيجة مرجوة فهناك 280 مبادرة ملكية وياريت أشوف كم مبادرة نفّذت؟!

الدكتور حازم قشّوع – أمين عام حزب الرسالة :

شكراً أخي جميل لهذا النقاش الطيّب المفيد إبتداءاً أن نتحدّث عن الكيفية التي يجب علينا أن ننظر بها للأردن حيث الأردن الذي يستحق منّا أن نتحدّث عنه وننقله من دولة نامية إلى دولة متقدمة وسمات الدولة المتقدمة أخواني أخواتي ثلاثة أن يكون عندنا سيادة قانون ومجتمع مدني وأن يكون عندنا في حياة ديمقراطية وأن يكون عندنا إقتصاد فاعل حر ولهذه الأسباب الثلاثة الموجبة نحن نريد تطبيق اللامركزية واللامركزية ليست هدف حيث اللامركزية وسيلة عندما نتحدّث عن اللامركزية يجب علينا أن نتحدّث عن ماهي الموجبات الضرورية التي ستقودنا في نهاية المطاف إلى أهدافنا والتي تمثلها أربعة نقاط فالنقطة الأولى الإصلاح الإداري وإصلاح إجتماعي قائم على حالة مدنية ولتنفيخ مفهوم المواطنة الحقّة داخل أطر تنموية مناطقية حديثة ومن أجل أن نبدّي روافع الوطن من روافع ديموغرافية تقليدية إلى روافع أخرى مناطقية جغرافية الحزبية والمدنية والديمقراطية أساساً.

والنقطة الثانية:تتحدّث عن تحسين مستوى معيشة مواطن أردني فكيف لنا أن نستطيع تحسين معيشة المواطن ألاردني وهو بعيد عن صياغة قراره وبعيد عن صياغة حاضره، ومن هنا تأتي أهمية توزيع القاعدة الشعبية والمشاركة في القرار ،والنقطة الرّابعة هي بإتجاه التنمية السياسية والتنمية السياسية تتحدّث عن كيفية تأطير مشاركة الفرد الأردني بداخل ديمقراطية وطنية الهوى والهوية، الدستور مرجعيتها ومنطلقاتها رؤى جلالة الملك لبناء وطني شامل ومميّز ومن هنا تأتي أهمية مشروع اللامركزية كونه وسيلة ناجعة ومثلى في إيجاد المشروع النهضوي بإتجاه إستراتيجية عمل تنموي شامل.

المهندس خالد حنيفات رئيس بلدية الطفيلة:

الحقيقة هناك عدّة قضايا طرحوها الإخوان وكان عندي أفكار حتى نتوقف عندها حيث القضية الأساسية هناك إستعجال واضح وغير مبرر من الحكومة في موضوع الأقاليم وهذا الإستعجال يتراكم ويؤدي إلى عدم الإستقرار القانوني في البلد، وكيف تطرح الحكومة قانون للحوار وللعصف الذهني ونرى أنّ هناك تدريب جاهز كما قال معالي الوزير ونحن لا نعلم إذا كان هذا التدريب جاهز أم لا، ولديّ العديد من القضايا أحب التطرق إليها حول هذا القانون حيث أوّل شيء هو إستثناء عمّان وهذا فتح مجال لكثير من التأويلات ولكلام سياسي أكبر من حجمه وثانياً: هناك تخوف من ترسيخ الجهوية وهذا حتّى على مستوى التنظير للأقاليم صار هناك تنظير جهوي وأنا أتحدث للإخوان من المتابعين للصحف هناك حقيقة تخوف من تغول مراكز الأقاليم حيث كل إقليم عنده 2000 فرصة تذهب الى مركز الأقليم مثلا في الكرك! هل معقول يجي ابن الجفر ليشتغل في الكرك؟

هناك تغول حقيقة في الكوادر والوظائف وحتّى في المشاريع الرأسمالية وأنا مع معالي سمير الحباشنة في تطبيق اللامركزية على مستوى المحافظات. المحافظات أطر جاهزة ولاتريد موارد مالية ولا شيء، وبقليل من التعديلات وإجراء الإنتخابات المحلية لجميع المحافظات مع تغيير شروط الترشيح حتى نصل إلى النخبة حيث الآن إنتخاب الأعضاء للبلدية لا يشترط شيء حتّى ولو كان أمّي وعضو البلدية ليس له راتب فكيف تريد الحصول على نخبة لتخطط للبلد. لنعدّل ونصلح القانون الإنتخابي وبعدها نحصل على متميزين يقوموا بدورهم بالخدمة. والقضية التي أريد أن أتحدّث أن

الدولة تشجع اللامركزية وتقول لا تريد مركزية وفي الحقيقة تشجع وتحفز يوميا المركزية من خلال التعيينات والمناصب الوزارية والمناصب الحكومية العليا وأستثناء أبناء المحافظات الذين يسكنون على الأطراف.

نأمل من خلال ورشات العمل في كافة المحافظات الخروج بخلاصات يتم تنسيقها من قبل المختصين للخروج بقانون كامل وشكراً.

معالي الأستاذ عبد الحافظ الشّخانبة – وزير سابق:

شكراً للهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية على هذه الورشة حيث أظن أنّه لايوجد إختلاف على منطلقات جلالة الملك بهذا التوجه فهي أمنيات كل مواطن أردني من أجل عدالة توزيع التنمية على محافظات المملكة ومن أجل تطبيق مشاركة شعبية في المملكة فاعلة فأخي أستاذ جميل الأهداف لايوجد عليها خلاف شعبياً على ما قامت به اللجنة الملكية وتحديدها لمنطلقات اساسية كلّها منطلقات نبيلة ومتفق عليها ولايوجد عليها أي خلاف وأنا أشكر دولة الأستاذ فايز الطراونة الذي أكّد ثانيةً أنّه لايوجد أبعاد سياسية ولا ضغوط من الخارج والأهم من كل ذلك يا أخ جميل التخوفات التي كانت تتحدث عنها الصحافة في الأسابيع الماضية بأن هناك أبعاد سياسية أصبحت تختفي من الصحافة وصار المفهوم أن هذه منطلقات تنموية 100% ولا يوجد آثار أخرى.

أريد أن أسرد لكم قصة صغيرة أنا درست في الإبتدائي في محافظة مأدبا التي كانت جزء من محافظة البلقاء وبعد فترة لا أذكرها أصبحنا جزء من محافظة العاصمة والحقيقة بعد ذلك لنا مطلب شعبي كبير في مأدبا للإنفصال عن محافظة العاصمة والسبب في ذلك كان تغول العاصمة على محافظة مأدبا وبالتالي لم ينل مأدبا نصيب كبير في سنوات طويلة وكنت نائباً وحملت هذا الهم من أجل أن تكون محافظة مأدبا محافظة مستقلة عن محافظة العاصمة وإستجابت الحكومة لهذا المطلب وكانت مضطرة أن تستجيب لمزيد من المحافظات في جرش وعجلون والعقبة. وهناك سؤال لماذا هناك مطلب شعبي أن تكون الطفيلة مستقلة عن الكرك لو تحققت التنمية بوجود محافظة واحدة؟ أنا في مأدبا لو تحقق مطلب التنمية الحقيقية وكما أصاب كل أنحاء المملكة في مأدبا بإعتبارها جزء من محافظة العاصمة لما طالبت أن ننفصل عن محافظة العاصمة

وهذا سؤال مطروح عليكم جميعاً! الهدف هو نيل نصيب من التنمية. جربنا في عام 1994 على زمن حكومة عبد السلام المجالي أن تكون اللامركزية وكان هناك موازنة محافظات لكن لم يكن هناك مال متاح من أجل أن تخصص لمحافظة مأدبا 20 مليون مثلا وأبناء مأدبا يحددوا أولويات إنفاق ال 20 مليون. هذا لم يتم وأنا أشك أستاذ جميل أنه في المستقبل سيحدث ذلك والسبب أن نفقاتنا الرأسمالية في كل موازناتنا نفقات متواضعة والمال المتاح قليل. عندما أقول أن لدى وزارة الأشغال 100 مليون للمشاريع هناك مشاريع كبرى على مستوى الوطن وهناك مشاريع محلية لكل محافظة على حدة فعندما يستثني المشروع الوطني من المال يبقى المشروع المحلي وسيكون مالا قليلا ليس له أهمية وليس له أثر كبير في التنمية وهذا ينطبق على كافة الوزارات. وما أريد أن أقوله في نهاية حديثي ياإخوان يمكن أن نحقق اللامركزية على مستوى المحافظة كما هو موجود الآن فلندع تعميق اللامركزية على مستوى المحافظة ولنمشي خطوات للأمام في اللامركزية وهي سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى عدة محافظات معاً فلنبدأها نحن على مستوى المحافظة المحددة يعني لنبدأ في مأدبا السنة القادمة سنة 2010 وإذا نجحت هذه التجربة سنعممها. وبالنسبة المفوض الأقليم أنا بتصور أن يكن المفوض هو مجموعة محافظين ثلاثة أو إثنين أو أربعة ... الخ لست بحاجة إلى تفريخ مزيد من المواقع والمناصب يكون لها آثار سلبية أكثر مما هي إيجابية مع ملاحظة أخيرة أخي جميل أن نأخذ هذه الملاحظات والتي أشار إليها المتحدثين ويجب أن نأخذ بها لأنها منطلقات منطقية وصحيحة فكيف مأدبا تكون ممثلة بعشرة ومحافظة السلط اللي ضعف مأدبا ثلاث مرات بعشرة والزرقاء نفس الشيء فأنا أتصور أن هناك سلبيات نحن في غنى عنها، لنبقى الأمر على مستوى المحافظة والتدرج به مستقبلاً.

سعادة النائب عبد الفتاح المعايطة – محافظ سابق:

أولاً أسعد الله أوقاتكم جميعاً وشكراً للقائمين على هذا اللقاء الخير إن شاء الله نحن قلنا بحاجة إلى إصلاح شامل في كافة النواحي وهذا ما وجهه جلالة الملك في مناسبات كثيرة وآخرها ماورد في خطاب العرش الأخير يعني الإصلاح هو إداري تنموي سياسي ولو أنّنا ركزنا على الجوانب الإدارية والتنموية لكن هو سياسي لأنه فيه توسيع المشاركة في عملية صنع القرار من خلال المجالس المحلية المطروحة وأنا أريد أن أرد في المناسبة على زميلي الفاضل الأخ بسام لما قال إنّ مجلس النواب بغالبته ليس

مع مشروع الأقاليم حيث أعتقد أن هذا الكلام ليس دقيقاً فأنا أحد أعضاء كتلة التيار الوطني برئيسها المحترم ومن ينضوي تحت الكتلة كلهم رجالات كان لهم مساهمات كبيرة في خدمة هذا البلد لسنوات طويلة ولكن هي وجهات نظر ونحترم وجهة نظره في هذا المجال أنا عندي بعض التحفظات على أسلوب تطبيق الحكومة للمشروع البدء بمحافظة مأدبا تحديداً وقد يكون ما صار شيء جديد على ما كان موجود سابقاً حيث عملت محافظ فترة وعندي علم بما كانوا يعملون وفي عندهم خطط إستراتيجية لمدة ثلاث سنوات ويمكن أصحاب العطوفة الموجودين عندهم وأنا لم أرى جديد بأسلوب تطبيق هذا البرنامج وإذا كان فيه جديد فهذا يعزز ما طرحه معالي أبو فهد أن يكون التخطيط والبداية على مستوى المحافظة وتعزيز قدرات المحافظة وتعزيز قدرات المحافظ ودعم المحافظ وربط الدوائر للمحافظ حتى يستطيع أن يمارس أدواره والمحافظ الآن له مكارم كثيرة في عمله وكل هذا الأمر يمكن أن يكون مرحلة وقد نستطيع أن ننتقل في هذا المشروع العملاق لمراحل ولفترات أطول فلا نريد أن نشنقه شنقاً كما حصل في موضوع دمج البلديات كما حصل الآن. أنا عندي بعض الملاحظات على ما ورد من المداخلات الكثيرة للأخوان. عدد الأعضاء في كل محافظة كما ورد في توصيات اللجنة الملكية هو ليس دستوراً حيث هذا اللقاء هو أحد اللقاءات الممكن أن تبدل وأن تصحح وتعدل من هذا المشروع وليس أن نضع العصا في الدواليب ونعارض ونتحدث بكلام لايجوز أن نقوله. يمكن أن يكون هنا بعض المسائل مثل إستثناء مناطق عمان والعقبة والبتراء وهذه المناطق يمكن أن يكون فيها فجوات كثيرة وممكن أستشهد بتجربة حالياً في البتراء يعني في مشكلة لعدم تطوير البتراء ووصولها إلى االمستوى المنشود. من المناسب تحديد الصلاحيات الموجودة حالياً في سلطة الاقليم، الحاكم الإداري موجود وهؤلاء كل منهم يشتغل مغاير للآخر ونحن لانريد إلاً الإستفادة ومحاولة أن نطوّر المشروع وشكراً.

الدكتور خالد الكلالدة – رئيس حركة اليسار الإجتماعي

شكرا وأستشهد بما قاله الدكتور الربيع أنّه يجب أن يكون هناك أوراق مكتوبة وإلاً بصير فينا مثل أصحاب المعالي والوزراء حيث يقولون أن في المجلس حكيت هكذا وفي المكان الفلاني حكيت هيك ولكن في الواقع يكون مغاير وأحب أن أقول لدولة الأستاذ فايز الطراونة ليس كل من هو ضد الأقاليم هو مع الوطن البديل

أو ضد فك الإرتباط ونحن في حركة اليسار الإجتماعي مع فك الإرتباط وضد الأقاليم ولايمكن إستيراد أو إبتكار نماذج إدارية أو سياسية أو إقتصادية وتطبيقها في بلد ما خارج سياسة إقليم تاريخي.

الدول ليست صفحة بيضاء يمكن الكتابة عليها دائماً من جديد وليست عجينة ممكن تشكيلها إرادياً وإنّما هي تكوينات إجتماعية سياسية ثقافية تاريخية وهذه التاريخية هي السياسة الوحيدة الممكنه لتنفيذ مشاريع التحديث والتغيير وضمان أن تكون مخرجاتها منسجمة مع المصالح الإجتماعية والإستراتيجية الوطنية وبغير ذلك تكون تلك المشاريع خطة ارادوية مفهومة بقوة السلطة ويكون مصيرها الفشل، وإذا نظرنا إلى التكوين الشعبي للدولة الأردنية وكنّا ثلاث حكومات ونجحنا أن نوحّد ذلك عبر نضال طويل وشاق إستمرً منذ مطلع العشرينات كما لعبت الإدارة دوراً كبيراً في دمج الأقاليم الأردنية بدولة مركزية بما في ذلك العمل على تكوين نخبة إدارة وطنية عملت الحركة الوطنية عبر سلسلة من المؤتمرات والنضال السياسي على تكوين نخبة سياسية وثقافية وطنية الآن وبعد تسعة عقود من النضال في بناء الدولة المركزية والهوية الوطنية الواحدة يراد لنا أن نشطب تاريخنا ونفكك وطننا ودولتنا مرّة أخرى إلى ثلاثة أقاليم مكونة من المناطق التي كانت تشكل "أقاليم مع ماقبل الدولة وإلى ثلاث حكومات محلية تستعيد الحكومة المحلية لما قبل الحكومة المركزية وتستعين هويات سياسية فرعية ويثير الإصرار على تقسيم الأقاليم بما يطابق تلك الهوية والشكوك حول المشروع كله ونراه بوضوح أن صيغة مشروع الأقاليم الحالية تمثل خطراً جسيماً على وحدة الدولة والوطن وهويته وعلى الأمن الأردني الوطني ونطلب طي هذه الصيغة طيّاً نهائياً ووحدة الهوية الوطنية الأردنية ومركزية الدولة شكلتا إرهاصات سياسية صلبة ضد مشروع الوطن البديل لضمان الأردن وطناً ودولة هي وحدة شعبه ووحدة هويته الأردنية والوطن ليس بجغرافيا وديموغرافيا بل هوية ودولة والعبث بالهوية الوطنية في الدولة الأردنية بظروف حسّاسة يخلخل قدرة الشعب الأردني على الصمود في المعركة ضد العدوان الصهيوني ،حيث إنّ مشروع الأقاليم فكرة مصدّرة على اللامركزية في المحافظات والبلديات لحساب ثلاث مركزيات جديدة وتشكل عبئاً إدارياً وماليا بالإضافة إلى حصولها على المركزية الوطنية يبقى أن تطوير الحكم المحلي يبدأ من منح الدعم المالي والسياسي من ميزانية البلديات بل يبدأ تحديداً من وقف التزوير بالإنتخابات البلدية .

الأستاذ فتح الله العمراني – نقابي عمالي:

لاشك أنّني إستمعت لمداخلات كثيرة وهذه المداخلات قيمة وهامة وتبحث عن كيفية معالجة مشاكلنا الإقتصادية والإجتماعية ولا شك إن هذا المشروع هام جدا وضروري وما في مواطن الأردني إلاّ يسعى من أجل تطوير وتحفيز بلده ولكن العيش في الفلك العرفي لغاية الآن من يريد أن يعيش في الظروف العرفية الآن إذا سكتوا الناس المؤيدين لهذا المشروع والديمقراطية الحقيقية وهم تغلبوا على هذه الآراء وبالتالي يندثر هذا المشروع ولذلك متفهمين تماماً أن هذا المشروع حيوي وممتاز جداً وأنا أذكر جلالة الملك وحكى لنا في الحرف الواحد أنّه عندنا هناك مشاريع كبيرة تبدأ من الرمثا إلى العقبة وهذا لايعني طبعاً بالضرورة إستثناء عمّان أو البتراء أو العقبة حيث كلنا كتلة متجانسة يجب أن يعاد النظر في هذا المشروع وهذا المشروع يريد نقاش ويريد حوار ووضع النقاط على الحروف وذلك حتّى نعطي لكلّ إقليم حقّه.

الأستاذة عبير فؤاد– محامية:

أولاً شكراً للهيئة الأردنية مؤسسة فريدريش ايبرت لإتاحة الفرصة في هذا الحوار حيث هناك أربعة نقاط سأتحدث بها أستاذ جميل وهي:عدم وجود ثقافة واضحة لمعالم مشروع الأقاليم ويعني عندنا هناك مشروع اللجنة الملكية ومشروع وزارة الداخلية ومشروع وزارة البلديات ونحن بحاجة إلى إصلاحات سياسية وقوانين إنتخابات والأحزاب والأقاليم والإجتماعات العامة والحريات العامة .

والنقطة الثانية أنّه ليس من الممكن أن نكرس بهكذا مشروع حالة تنافس غير محمولة بين هذه الأقاليم وممكن أن تمارس حالة إنقسام حيث النقطة الرابعة في الفقرة 8 من مشروع قانون المجالس المحلية برؤية اللجنة الملكية للأقاليم ورد جوازية فرض رسوم وهذا مخالف للمادة 111 من الفصل السابع من الدستور الأردني حيث نصّت المادة لاتفرض ضريبة أو رسم إلاّ بقانون هل يعني هذا أنّ المجالس المحلية ستقوم بالتشريع وهذا أنّ فكرة المشروع هي حكم محلي وليس إدارة محلية ،وهناك توصية أنّه يجب على الحكومة العودة إلى الناس لمناقشة موضوع الأقاليم وعدم تغييبه عن الرأي العام، ثم تطالب الحكومة الرأي العام الموافقة على مبادرات ومشاريع اعدّت على عجل.

معالي الاستاذ عبد الكريم الملاحمة – محافظ ووزير سابق:

شكراً أخي جميل و لن أتحدث كلام نظري ولكن أتحدث من وحي التجربة والبرهان. سأتحدث كشخص مارس الحكم الإداري أكثر من 27 عاما من مدير إداري إلى محافظ للعاصمة وسأتحدث من خلال شخص مارس الحكم المحلي في 13 بلدية أخرها بلدية إربد الكبرى وسأتحدث كشخص أدار أكثر من 300 بلدية وهي رحلة طويلة وآخرها أمانة عمّان الكبرى وسأتحدث كشخص مارس التخطيط الإقليمي قولاً وعملاً من خلال موقعه كرئيس إقليم الجنوب عندما كنت محافظاً في الطفيلة وكانت الرئاسة الدورية متناوبة بين المحافظين ثم العضوية فيه وفي إقليم الوسط كمحافظ في مأدبا ورئيس لإقليم الشمال وغير ذلك.

الحقيقة كشخص عاصر التجربة اللامركزية عندما طبقت في الزرقاء عام 1993 حيث هذه التجربة فشلت وقد تكون التجربة فيها إيجابياتها وسلبياتها والحكومات المتعاقبة أول حكومة أيامها الرئيس الذي طرح هذه التجربة يمكن ساهم في إفشالها ،أمام هذه التجربة أستطيع الحديث في هذا الموضوع ولكن تحدثت السيدة رابحة الدباس عن شيء إسمه حكم محلي وهذا شكل من أشكال اللامركزية السياسية حيث نحن لا نريد شكل من أشكال اللامركزية السياسية ولكن نريد إدارة محلية كشكل من أشكال الإدارة اللامركزية حيث إذا كان في اللامركزية عيوب ومزايا والدول كما صنفها القانون الإداري دول بسيطة ومركبة حيث نحن لسنا بدولة مركبة تتحدث فيها الثقافات وتتحدث فيها اللغات والقوميات . الأقاليم سياق لا يتناسب مع الجسد الأردني وإذا كانت هذه التجربة ناجحة ومتقدمة فليس من الضرورة أن نطبقها على الأردن هنا وبالتالي أضمن نجاحها. وتطبيق هذا المشروع في الدول المتقدمة ونأتي لنطبقه هنا على الأردن كمن يلبس معطف في غور الصافي في شهر تموز إذا أثلجت الدنيا في روسيا ،والحقيقة التنظيم الإداري لأي دولة إنطلاقاً من ظروف الدولة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية. تجربة المحافظة عندنا تجربة ناجحة جداً ونجحت في دول جوار وأخذت هذه التجربة فلماذا تنجح تلك التجربة عندهم وتفشل التجربة عندنا.

والنقطة الثانية ترويج مشروع الأقاليم من قبل وزارة الداخلية كأنه اعتراف بفشل تجربة المحافظات. هل فشلت تجربة المحافظات عندنا حتى نطبق تنظيم إداري آخر

على الدولة؟ هل أعطينا المحافظين صلاحيات إدارية تنموية حتى تحاسبهم على الفشل في هذا الموضوع؟ وحتى أفتش على أسلوب إداري آخر؟ هل فوضناهم صلاحيات وفق قانون الإدارة العامة رقم 10 لعام 1965 ؟ هل أعدنا لهم الصلاحيات المسلوبة وفق قانون الزراعة وقانون تنظيم المدن والقرى وقانون الصحة العامة وقانون التشكيلات الإدارية رقم1 لعام 1966؟ نظام التشكيلات في الألفية الثالثة للأسف ألغى صلاحيات المحافظ. المحافظة هي الوحدة الإدارية التنموية الإقليمية ذات الصفة المعنوية أنا مع المحافظ وإذا كانت هناك أقاليم فلتكن المحافظة جزء من الأقاليم.

الردود على المناقشات

المحافظ رابحة الدبّاس مندوب وزير الداخلية:

شكراً ولن أطيل كثيراً حيث أقول للأستاذ عبد الله العرقان لّما أعطى ملاحظة عن العلاقة بين وزارة الشوؤن البلدية ووزارة الداخلية، نحن في بلد كل وزاراتها تشتغل مع بعضها البعض وما في عندنا وزارة أحسن من وزارة ولكن يجب الأخذ بعين الإعتبار أنّ الداخلية هي وزارة سياسية، المحافظون في الميدان هم رأس الهرم الإداري الموجود في المحافظة همّ يمثلوا رؤية جلالة الملك في كافة الأمور وهم أساس العملية التنموية التي يركز عليها جلالة الملك ومن خلالها نطالب مكاسب التنمية أن تتوزّع على كافة المحافظات وعلى كافة قطاعات المجتمع بشكل متناسب وبشكل متساوي ووزارة الداخلية مرّة أخرى هم شركاء في تطبيق توجيهات اللجنة الملكية وهم شركاء في إيصال مكاسب التنمية لكافة الجهات.

معالي الأستاذ سمير الحباشنة:

إستمعنا إلى ملاحظات وآراء قيّمة إسمحوا لي أن أذكرها ولكن يا أخوان أريد التركيز على بعض النقاط حيث أشعر أنّ هناك خلطا بين موضوع البلديات وبين اللامركزية التنموية نحن لا نتحدث عن البلديات بل عن إعادة هيكلة في الإدارة الأردنية، إدارة الدولة الأردنية. البلديات مهماتها وقانونها واضح، والبلديات جزء من اللامركزية، نتحدث عن الدولة وأنا لست أعرف حتى الإخوان في الحكومة لديهم خلط، أنا شاعر في هذا التسابق وشكل من أشكال المارثون مابين الإدارة وما بين البلديات. ولّما قلت عن تجربة الدمج فالحقيقة لست مؤهلاً للحكم عليها نجحت أو لم تنجح لكنني أستشهدت في مذكرة نيابية ونواب في السلطة التشريعية ممثلي الشعب الأردني 96 نائب قالوا إلغوا الدمج أو عودوا عن عملية الدمج، أنا إستشهدت بهذه المذكرة ولم أحكم على تجربة لأنّني لست مؤهلاً للحكم على تجربة البلديات.

الحديث الذي تقدمت به أو الرؤية إشتغلتها وزارة الداخلية بطواقمها وبتجربتها وبالإستعانة بمفكرين أردنيين وأيضاً على قاعدة الإطّلاع على تجارب،أنا إطّلعت على تجربة ألمانيا والنمسا وفرنسا ومصر بما يخص اللامركزية يعني ما قدّم لم

يقدّم جزافاً بل وفق دراسة وأعيد وأقول لاخلاف مثلما تفضل الأخ سامح المجالي بين ما نتقدم به حيث نحن نتفق على الفكرة ونتفق على الأهداف المتوخاة ونختلف على الفنيات لاحقاً. نحن نرى أن تكون خطوة تلو خطوة ولانريد الإستعجال فقد تكون قفزة بدون دعّامات ،والنقطة الأخيرة أخي بسّام أنا وإيّاك إستمعنا إلى قيادات أحد الإخوان ساهم في تمرين ميداني لوزارة الداخلية في محافظة مأدبا وقال أنّه قد لمس تنافر ما بين لوائي محافظة مأدبا، بين لواءذيبان ولواء القصبة. للإسقاط كيف نتوقع هذا التنافر بين لوائين من داخل المحافظة ونتوقع الإنسجام بين ممثلي المحافظات أرجوكم نريدها خطوة قد تكبر وقد نكتفي بها، ولانريد أن نذهب خطوة أبعد لطريق غير معبّدة. وبالنسبة للأستاذ حسين أبو رمان نحن لانتحدث في التمثيل السياسي ولا الإصلاح السياسي حيث أعتقد أن الإصلاح السياسي يتم عبر بوابة الأحزاب وبوابة البرلمان. نتحدث عن الأقاليم التنموية واللامركزية التنموية، وأنا إقترحت على الإخوان التمثيل القطاعي، هذا من غرفة الصناعة وهذا من القطاع التجاري وهذا شبابي حيث لكل صفة تمثيلية قطاعية يأتي بها الى مجلس المحافظة ومثل ماقال عطوفة رئيس بلدية الطفيلة من المفيد للنخب في المحافظات أن تضطلع بدور البرلمان المحلي حيث الرغبة بوضع مواصفات تمثيلية وكفاءات.

وبسرعة أقول يا إخواني أنّه حتّى لا يكون هناك الأخ كلالدة يتخوف من التفسيرات بمعنى آخر التعارض ما بين السلطة المركزية وما بين الأقاليم التنموية ففي إطار صيغة المحافظة امن أجل اللامركزية يكون هناك رئيس الوزراء يترأس مجلس المحافظين أي رؤساء المجالس التنفيذية في المحافظات كما يترأس مجلس الوزراء حيث تذهب القرارات ويبقى الحكم بحالة من التناغم لتغطية هذا من جهة ومن جهة ثانية حتى لا يقال أن وزير الداخلية أصبح عملياً رئيس الوزراء المتنقل بين المحافظات، فرئيس الوزراء يرأس مجلس رؤساء المجالس التنفيذية. الحديث يطول وهذا ما أردت قوله بهذا الخصوص.

دولة الأستاذ فايز الطراونة:

سأبدأ من حيث إنتهى الأخ أبو فهد إذا كان هناك تنافر بين لوائين في مأدبا أثناء التمرين هذا لا يعني أن نرفض الأقاليم ونتجه الى العكس!! وعلى هذا الأساس نذهب إلى ألوية وربّما إلى نواحي؟!

هذه الإشكالية ما أعتقد إنها الشيء الصحيح أخ سمير. هذه الورقات لم تكتب من فراغ وصحيح أنتم إستندتم إلى تجارب وكذلك نحن إستندنا أيضاً إلى تجارب وبشكل كبير جداً! والصحيح أنّني لاحظت ربّما حالة أو حالتين من الرفض المطلق لفكرة الأقاليم، ولكن يبدو أن المبدأ مقبول والخلاف في تفصيلات بطبيعة الحال وهذا الأمر يدخلنا في الرياضة الفكرية وأعتقد أن الحكومة عندما أطلقت هذا الموضوع للمجتمع المدني وللحوارات هي أقرّت المبدأ وقالت لنبحث في التفصيلات، والذي تفضل به أخوي سميح المعايطة بأنّ هناك حالة من التعثر بالإدارة السياسية فكيف تقبل الشيء ثم تطرحه للنقاش؟ أعتقد أن الحكومة وافقت على المبدأ وطرحت التفصيلات للنقاش وبعد ذلك لم نصل إلى المسار الدستوري فيه مجلس أمة يقرر وربما هذا المجلس يرفض ما تتقدم به الحكومة وعليها أن تبحث عن بدائل أخرى، لكن هي وافقت كصاحبة ولاية عامة على المبدأ وتريد أن تختبر التفصيلات.

موضوع استثناء عمّان الكل تحدّث به بشكل أو بآخر وإلى حد كبير أخوي سامي دخل في إحصائيات والإحصائيات لا تعني شيء، فاذا كان هناك إستثناء للعقبة والبتراء وصفّى الجنوب كلّه 6% هل نعدم أهل الجنوب وما لهم دور؟! هناك 14 ولاية من 50 في أميركا لا يعادلوا عشر ولاية كاليفورنيا ولكنهم ولايات مساوية، هنا قضية الإحصائيات خارج السياق، وأنا أعود وأؤكد مثل ما تفضل به الباشا مشروع لجن الأقاليم ليس كتابا مقدّسا يعني نحن إجتهدنا وقلنا في قانونين واحد لإقليم العقبة وواحد لإقليم البتراء فليقرر مجلس الأمّة شطب هذين القانونين ويدخل المنطقتين في قانون الحكم المحلي.

لما جئنا إلى أمانة عمّان الكبرى، وتوسيعها جاء حقيقة بعد أن أنهت اللجنة عملها، ونحن كنّا نتكلم عن عمّان الأصلية بما فيها من مشاريع تنموية من بسمان إلى الدوّار الرّابع، وعلى سبيل المثال مثل ماقال أخوي أبو الفهد لما قال يوجد مشاكل في ناعور وشفابدران وهؤلاء جزء من إقليم الوسط الذين هم محافظة العاصمة بإستثناء عمّان وهذه قضية إجتهادية .

وفيما يتعلق بقانون الإنتخاب الصحيح فلدينا قانون الإنتخاب العام على الصوت الواحد ولا نستطع في تشريع آخر وضع قانون للقوائم النسبية وغيرها، فلندع مجلس الأمّة يعيد النّظر في قانون الإنتخاب وربّما يسري هذا على الجزئيات، وعملية العدد والتساوي هذه الأمور وقفنا عندها فترة طويلة جداً وواضح تماماً أنه في التمثيل

السياسي هناك تفاوت مثلا الكرك 10 نواب والطفيلة 4 فهذا تمثيل سياسي تشريعي لابد لعدد السكان أن يكون له دور، بينما هنا تمثيل تنموي وأيضا حتى المحافظة الكبيرة لا تأكل المحافظة الصغيرة .

وأعود إلى موضوع البلديات. أنا متفق مع أخوي عبد الروؤف التل. الحقيقة أنّ البلديات سلبت بالمحصلة الكثير من دورها وأتذكّر في الخمسينات والستينات كانت البلدية لها وزنها، وأول شيء بدأنا به هو الدائرة الأصغر وسألنا أين تقف البلدية؟ وهذا أمر بيد الحكومة، وعندنا مشروع قانون جديد للبلديات وأضفنا وظيفة مدير البلدية لكن أعدنا البلدية – وآسف تفهموني غلط–أنّها تقلّصت وصار مهمته جمع القمامة فقط. ورأينا وجوب اعادة البلدية ووضعها في الحكم المحلي، فكثير من الرسوم التي كانت تتقاضاها تذهب الآن إلى خزينة الدّولة وتعود إلى البلدية. لقد بدأنا من هذه الدّائرة. ومعالي أبو الفهد نحن لسنا بصدد الحديث فقط عن التقسيمات الإدارية بشكلها الأوسع وهي جزء لايتجزأ من اللامركزية ولها أهمية أساسية، وقد وضعنا أيضاً تعديلات لنظام التشكيلات الإدارية، وكما تفضّل أخوي أبو فراس محافظ البلقاء، فأنه لفترة سلب المحافظ أيضاً الدور وعلى نفس طريقة البلدية وبات فقط محافظ أمني .

لقد بدأ جلالة الملك يتكلم في الدور التنموي للمحافظ قبل موضوع الأقاليم وبالنسبة لما تفضّل به معالي أخي أبو الفهد فنحن وضعنا عن المفوضٍ العام للأقليم صفحة ونصف وعن المحافظ سبع صفحات وأعيد للمحافظ حقيقةً دور تنموي بالإضافة إلى دوره الإقليمي. عندنا مسودات أو مشاريع سواء كان في قانون البلديات وقانون المجالس المحلية وأيضاً في تعديل نظام التشكيلات الإدارية، وأقدّر طرحه للنقاش مثل ما قال بعض الإخوان بأنّه ضروري الإطلاع عليه،ونحن إجتهدنا به.

أخ بسّام بالنسبة للنقطة التي تحدثت بها من أن معظم مجلس النواب ضد مشروع الأقاليم. أكثر الناس إتّهمونا بالمحافظين وقوى الشد العكسي والرجعية أي ال12 عضو في اللجنة الملكية للأقاليم، فالمفروض إذا كان مجلس النواب محافظ أن يتفق معنا في الرأي ولا يرفض هذا الموضوع. كنّا متفقين على موضوع الصوت الواحد في الإنتخاب وتقسيم العشرة من المحافظ على دوائر، هذا كقضية إجتهادية وجغرافية، وأنا أتفق على أن الثقل العشائري هو جزء من الوضع الأردني سواء شئنا أم أبينا .

ولماذا تأخّر المشروع يا أخي، فلست عارفاً بما تقول. وعد بلفور طلع عام 1917 ونفّذ في عام 1948 . كان هناك إجتهاد عند الحكومة وهي بدأت بموضوع الأجندة الوطنية وربّما كان هناك إجتهادات عند بعض الحكومات في تلك الفترة ونحكي عن نهاية عام 2005 فقد قدّمنا نحن التوصيات وفي إفتتاح الدّورة في عام 2007 جلالة الملك أعاد بشكل قوي هذا الموضوع ولاحاجة أن نضع على هاتين السنتين علامة إستفهام وعلامة تعجب كبيرة، لماذا تأخّر ولماذا لم يتأخّر؟ ويا أخي أبو مكسيم إذا فرّخت المحافظات العدد من 5 إلى 12 في فترة بسيطة جداً بسبب الفراغ التنموي فنحن نتكلم عن إعادة التجميع من أجل التنمية وبالتالي هي نقطة المفروض أن تكون لصالح التأييد وليس المعارضة، ففيما يتعلق بطرحك هي تجميع مرّة أخرى، وفيه ناس يؤيدوا دمج البلديات ولايؤيدوا دمج المحافظات!! ونقدّر وجود تشابهات كثيرة في الجانب التنموي بين الأمرين.

تقرير اللجنة الملكية لمشروع الأقاليم

مقدمة :

بناء على خطاب صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللة الثاني ابن الحسين المعظم الموجه الى الشعب الأردني في السادس من شهر كانون الثاني عام 2005 الذي أعلن فيه جلالته انه " ... وتعزيزاً لمسيرتنا الديمقراطية ، واستكمالاً لعملية الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري ، وحرصا منا على اشراك المواطنين في محافظاتهم في المرافق العامة وأولويات الاستثمار والانفاق على المشاريع الرأسمالية والخدم، وفي الاعلى أداء الأجهزة الرسمية في مختلف المناطق ، فقد رأينا أن نعيد النظر في التقسيمات الدارية في المملكة ، بحيث يكون لدينا عدد من المناطق التنموية أو القاليم ، التي يضم كل اقليم منها عددا من المحافظات ، ويكون لكل اقليم مجلس محلي منتخب انتخابا مباشراً من سكان هذا الاقليم ، ليقوم هذا المجلس ، بالاضافة الى المجالس البلدية المنتخبة في المحافظات ، بتحديد الاولويات ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بهذا الاقليم ، بدلاً من اقتصار هذه المهمة على صانع القرار في المراكز ، فأهل الاقليم أدرى بمصالحهم واحتياجاتهم " .

واستنادا إلى الإرادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ 26/ 1/ 2005 بتشكيل لجنة ملكية من السادة:

زيد الرفاعي / فايز الطراونة / عبد الرؤوف الروابدة / عبدالهادي المجالي / عقل بلتاجي / مروان الحمود / رجائي الدجاني / عوض خليفات / ممدوح العبادي / هشام التل / نايف القاضي / السيدة مها الخطيب

وذلك لدراسة وتقديم المقترحات اللازمة لتنفيذ الرؤيا الملكية السامية التي تضمنها خطاب صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللة الثاني ابن الحسين المعظم ، حفظه الله ، الى الشعب الأردني يوم الأربعاء الموافق 26/ 1/ 2005.

وعملا بتوجيهات جلالة الملك المعظم لدى تشرف أعضاء اللجنة بلقاء جلالته في الديوان الملكي الهاشمي العامر بتاريخ 6/ 2/ 2005 ، حيث أكد جلالته عزمه على المضي قدماً في عملية الاصلاح الشامل في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري ، وأن تطوير الأردن وتحديثه يتطلب اعادة النظر في

التقسيمات الادارية للمملكة ، وتطلع جلالته الى العمل الدؤوب من أجل مواصلة مسيرة الخير والعطاء والتحديث والتطوير ، وبما يعود بالخير على جميع أبناء الشعب الأردني ، وموضحا أن هذا التوجه ينبع من صميم الرؤيا الوطنية الأردنية ، ويكرس الرغبة في المضي قدما في عملية التطوير والتحديث والاصلاح ، بصورتها الشاملة والكاملة ، دون المساس بالثوابت الوطنية .

فقد عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات في الديوان الملكي الهاشمي العامر ، واستمعت في البداية الى آراء السادة الأعضاء وتصوراتهم لمهمتها . ثم تابعت اللجنة عملها بدراسة ما جاء في خطاب جلالة الملك المعظم تمهيدا للخروج بتصوير لوضع آلية لتحقيق الأهداف والغايات التي جاءت في الخطاب الملكي السامي.

منطلقات عمل اللجنة :

وبناء على ذلك ، فان اللجنة انطلقت في عملها وفق الأسس والاعتبارات التالية :

1. التأكيد على التمسك بالدستور والثوابت الأردنية الراسخة التي عززت الهوية الوطنية الأردنية ، وجسدت وحدة الشعب الأردني ، وجعلت من المملكة الأردنية الهاشمية الآنموذج العصري للاعتدال والوسطية والأمن والاستقرار .
2. ضرورة أن تعم فوائد التنمية كافة مناطق المملكة دون تمييز أو تفريق .
3. تجميع المحافظات المتقاربة في اقليم تنموي واحد يؤدي الى ايجاد الادارة ، أو الآلية القادرة ، في هذه المرحلة الجديدة من مسيرة التحديث والتطوير ، على تحقيق التنمية الشاملة وتوفير الحياة الحرة الكريمة للمواطنين الأردنيين في مناطقهم المختلفة .
4. تمكين المواطن الأردني من انتخاب ممثليه في المجلس المحلي للبلدية تجسيدا لمفهوم توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار .
5. تمكين المواطن الأردني في المحافظات ، وضمن كل اقليم ، من انتخاب مجلس محلي للاقليم تعزيزا للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، وتحقيق الادارة اللامركزية .

وقد رأى أعضاء اللجنة أن ايجاد أقاليم في المملكة هو أفضل السبل والخيارات التي من شأنها أن تعمل على تسهيل اعداد الخطط والمشاريع الاقتصادية ، وتحديد

أولوياتها ، وأمكن تنفيذها ، وجذب الاستثمارات اليها ، وتشجيع نقل الصلاحيات من المركز الى الأقاليم ، والخروج من دائرة المركزية الضيقة الى دوائر اللامركزية الواسعة من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، وتمثيل المواطن عن طريق انتخابهم للمجالس المحلية .

إطار عمل اللجنة :

بناء على ذلك ، اتفقت اللجنة على تحديد الاطار الشامل لعملها على النحو التالي :

أولا : اعادة النظر بالتقسيمات الادرارية المعمول بها وبشكل يسمح بانشاء أقاليم تنموية ، بحيث يضم كل اقليم عددا من المحافظات ، ويكون للاقليم مجلس محلي منتخب انتخابا مباشرا من قبل سكان محافظات الاقليم .ثانيا : تحديد عدد الأقاليم ، وعدد المحافظات المنضوية تحت كل اقليم .

ثانياً : تحديد اجراءات تشكيل المجلس المحلي للاقليم ، وطريقة انتخاب أعضائه ورئيسه .

ثالثاً : تحديد اجراءات تشكيل مجالس المحافظات وآلية عملها .

رابعاً : تحديد آلية انتخاب المجالس المحلية للبلديات وآلية عملها .

وضمن هذا الاطار الشامل تلخصت الآراء ووجهات النظر التي طرحت حول موضوع اعادة النظر في التقسيمات الادارية للمملكة على النحو التالي :

أولا : البلديات

1. ضرورة توسيع الدور التنموي للبلدية الممثلة بالمجلس المحلي المنتخب للبلدية ، باعتباره الأقدر على تطوير البلدية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا وعمرانيا ، من اجل تحسين نوعية الحياة في المجتمع المحلي ، وتقديم الخدمات البلدية المتميزة .
2. البلدية مؤسسة أهلية ذات استقلال اداري ومالي ، وتحديد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون .
3. يكون لكل بلدية مجلس محلي منخب انتخابا مباشراً

4. باستثناء أمانة عمان الكبرى ، يحدد عدد أعضاء المجلس المحلي المنتخب للبلدية على النحوا التالي :
أ – سبعة أعضاء لكل مجلس بغض النظر عن عدد السكان في البلدية .
ب – يضاف عضو لكل عشرة آلاف من السكان في منطقة البلدية
ج – لا يجوز أن يزيد عدد أعضاء المجلس على ثلاثين عضواً .
5. يعين لكل بلدية مدير تنفيذي يتولى المهام والصلاحيات المحددة في القانون .
6. يشكل في كل بلدية مكتب تنفبذي على النحو التالي :

أ – رئيس المجلس المحلي للبلدية	رئيساً
ب – نائب رئيس المحلي للبلدية	عضوا
ج – المدير التنفيذي	عضوا

ويتولى هذا المكتب المهام والاختصاصات المحددة بالقانون .

ثانياً : المحافظات

1- الإبقاء على الوضع الحالي ، من حيث التقسيمات ، للمحافظات والألوية والاقضية .
2- يكون الارتباط الاداري للمحافظ بالمفوض العام للاقليم
3- يشكل في كل محافظة مجلس استشاري يتألف من
أ -أعضاء المجلس المحلي للاقليم المنتخبين عن المحافظة
ب – رؤساء المجالس المحلية للبلديات في المحافظة
ج – رئيس الغرفة التجارية في المحافظة
د – رئيس الغرفة الصناعية في المحافظة
هـ – ممثل عن اللجان الفرعية للنقابات المهنية في المحافظة
و – ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال في المحافظة
ز – ممثل عن اتحاد المزارعين في المحافظة
ح – ممثل عن الاتحاد النسائي في المحافظة ويحدد النظام صلاحيات واختصاصات هذا المجلس
4. يشكل في كل محافظة مكتب تنفيذي يحدد النظام عضويته وصلاحياته .

5. يشكل مكتب تنفيذي في كل لواء ، ويحدد النظام عضويته واختصاصاته ، وصلاحيات كل من المتصرف ومدير القضاء

ثالثاً : الأقاليم

تقسم المملكة إداريا الى الأقاليم التالية :

1. إقليم اليرموك : ويضم محافظات أربد ، وعجلون ، والمفرق ، وجرش . ويكون مركزه مدينة اربد
2. إقليم رغدان : ويضم محافظة العاصمة ، باستثناء أمانة عمان الكبرى ، ومحافظات البلقاء ، والزرقاء ، ومادبا . ويكون مركزه مدينة السلط .
3. إقليم مؤتة : ويضم محافظات الكرك ، معان ، والعقبة ، والطفيلة . ويكون مركزه مدينة الكرك ، مع مراعاة أحكام قانون سلطة اقليم البتراء ، ويقتضي الأمر تغيير الأسم ليصبح منطقة البترا الخاصة . كذلك مراعاة أحكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .
4. (تم استثناء أمانة عمان الكبرى من اقليم رغدان كون عمان عاصمة المملكة بأقاليمها كافة ومقر الحكومة المركزية . يضاف الى ذلك ضرورة توجيه مشاريع التنمية والتطوير نحو بلديات الاقليم الاخرى . أما المجلس المحلي لبلدية مدينة العقبة ولبلدية مدينة البتراء فيخضعان لأحكام القوانين الخاصة بكل من منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة اقليم البتراء) .
يكون لكل اقليم مجلس محلي منتخب من خلال انتخاب عام سري ومباشر
5. يتألف المجلس المحلي للاقليم من عشرة أعضاء منتخبين من كل محافظة في الاقليم ، ويعين مجلس الوزراء عضوا واحدا من كل محافظة لعضوية المجلس المحلي بالاضافة الى الأعضاء العشرة المنتخبين .
6. تقسم كل محافظة في الاقليم الى دوائر انتخابية بحيث يكون لكل دائرة انتخابية ممثل واحد .
7. ينتخب المجلس المحلي رئيسا له ، ونائبا للرئيس ، ومساعدين اثنين .
8. يحدد القانون مهمة وصلاحيات المجالس المحلية والتي منها : النهوض باللامركزية الادارية والتنموية ، واقرار الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ، والرقابة على المشاريع ، وعلى أعمال الأجهزة الادارية في الاقليم

9. يعين لكل اقليم مفوض عام برتبة وزير ، ويكون ارتباطه الاداري برئيس الوزراء . ويحدد النظام اختصاصات المفوض العام .
10. يشكل في كل اقليم مكتب تنفيذي يرأسه المفوض العام للاقليم ، ويتولى الاشراف على ادارة الأجهزة الرسمية في الاقليم ومراقبة عملها ، واعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، وعرضها على المجلس المحلي لاتخاذ القرار المناسب بشأنها ضمن الخطة العامة للدولة ، بالإضافة إلى المهام والصلاحيات الأخرى المحددة في النظام .

التوصيات

تحقيقا لرؤى جلالة الملك المعظم من اجل مواصلة بناء أردن الحداثة والمعاصرة ، وتحقيق التنمية الشاملة من خلال الاصلاح والتحديث والتطوير ، واشراك المواطنين في عملية صنع القرارات المتعلقة بمصالحهم واحتياجاتهم ، وبناء على مناقشات اللجنة ومداولاتها / وما توصلت اليه من اتفاق حول المهمة التي كلفها بها صاحب الجلالة الملك المعظم ، فأن اللجنة توصي بالموافقة على ما توصلت اليه ، مما يتطلب ما يلي :

عديل نظام التقسيمات الادارية رقن (46) لسنة 2000 لانشاء ثلاثة أقاليم في المملكة ، بحيث يضم كل اقليم أربع محافظات ، مع مراعاة أحكام قانون سلطة اقليم البتراء ، وقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (مرفق مشروع التعديل المقترح للنظام) .

1. إصدار نظام جديد للتشكيلات الادارية ليحل محل نظام التشكيلات الادارية رقم (47) لسنة (2000) (مرفق مشروع النظام المقترح) .
2. إصدار قانون للمجالس المحلية المنتخبة للاقاليم (مرفق مشروع القانون المقترح) .
3. اصدار قانون جديد للبلديات ومجالسها المحلية المنتخبة (مرفق مشروع القانون المقترح) .
4. استحداث وزارة تسمى (وزارة الادارة المحلية) والغاء وزارة الشؤون البلدية.